OPEN ACCESS
Received: 24/12/2025
Accepted: 09/02/2026

مجلة الآداب

Economic Development Dynamics in Asir: An Analysis Based on Economic Indicators and Saudi Vision 2030

Hanan Abdulhadi Al-Qadhi Al-Qahtani*
halgadi@kku.edu.sa

Abstract:

This study analyzes the economic development dynamics of the Asir region within the framework of Saudi Vision 2030, focusing on sectoral indicators and structural transformation. Using a descriptive-analytical approach supported by both quantitative and qualitative methods, it evaluates key sectors such as tourism, entertainment, education, health, real estate, and air transport, linking them to spatial and regional development policies. Findings highlight tourism as a major driver, with over 7.8 million overnight visitors, spending exceeding 11.4 billion riyals, and more than 70.6 million nights, underscoring its role in boosting local income and service activities. Strong education and health infrastructure- over 465,000 students, 41 hospitals, and 274 healthcare centers- supports productivity and stability. Air transport expanded significantly after the development of Abha International Airport, serving 3.9 million passengers in 2023, enhancing connectivity and investment. Real estate indicators reveal dominance of agricultural transactions alongside gradual growth in residential and commercial activity, signaling a reshaping of land use and economic functions.

Keywords: Economic Development Dynamics, Economic Indicators, Economic Transformations, Traditional Economy, Service Economy.

*Associate Professor of Human Geography, Department of Geography, Faculty of Arts and Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qahtani, H. A. A. (2026) Economic Development Dynamics in Asir: An Analysis Based on Economic Indicators and Saudi Vision 2030, *Journal of Arts, 14*(1), 406 -442. https://doi.org/10.35696/4dtr2z29

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 24/ 12/ 2025
تاريخ القبول:09/ 02/ 2026

مجلة الآداب

ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير: تحليل قائم على المؤشرات الاقتصادية ورؤية السعودية 2030م

حنان عبد الهادي القاضي القحطاني*
halgadi@kku.edu.sa

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير في ضوء المؤشرات الاقتصادية القطاعية ومستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال تفكيك بنية الاقتصاد الإقليمي، ورصد اتجاهات التحول الهيكلي، وتقويم كفاءة القطاعات الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالأساليب الكمية والنوعية لتحليل بيانات السياحة، والترفيه، والتعليم، والصحة، والعقار، والنقل الجوي، وربطها بالسياق المكاني والسياسات التنموية الإقليمية. أظهرت النتائج أن القطاع السياحي يعد من أهم محركات الاقتصاد الإقليمي، حيث سجلت عسير أكثر من 7.8 مليون زائر مبيت، بإجمالي إنفاق تجاوز 11.4 مليار ريال، ونحو 70.6 مليون ليلة إقامة، ما يعكس دور السياحة في دعم الدخل المحلي وتحفيز الأنشطة الخدمية المرتبطة بها. كما كشفت مؤشرات التعليم والصحة عن قاعدة خدمية قوية تشمل أكثر من 465 ألف طالب، و41 مستشفى، و274 مركز رعاية صحية، مما يعزز الإنتاجية والاستقرار السكاني. كما أظهرت بيانات النقل الجوي نموًا ملحوظًا بعد تطوير مطار أبها الدولي، مع عبور أكثر من 3.9 مليون راكب عام 2023، ما يعكس أثر البنية التحتية الجوية في تعزيز الاتصال المكاني وتحفيز السياحة والاستثمار. وتشير المؤشرات العقارية إلى هيمنة الصفقات الزراعية، مع نمو تدريجي في النشاطين السكني والتجاري، بما يدل على إعادة تشكيل تدريجية لاستخدامات الأرض ووظائفها الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن منطقة عسير تشهد تحولًا تدريجيًا من اقتصاد محلي تقليدي إلى اقتصاد خدمي- سياحي مدعوم بالاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التكامل بين القطاعات ورفع كفاءة استثمار الموارد، وتوجيه التخطيط المكاني وفق مقاربة قائمة على المؤشرات، بما يرسخ موقع المنطقة كقطب تنموي إقليمي متوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: ديناميات التنمية الاقتصادية، المؤشرات الاقتصادية، التحولات الاقتصادية، الاقتصاد التقليدي، الاقتصاد الخدمي.

* أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القحطاني، ح. ع. ا. (2026). ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير: تحليل قائم على المؤشرات الاقتصادية ورؤية السعودية 2030م، *مجلة الآداب*، *14* (1)، 406- 442 https://doi.org/10.35696/4dtr2z29

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

تُعتبر التنمية الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، نظرًا لدورها المحوري في رفع مستوى المعيشة، وتعزيز فرص العمل، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم الاستقرار الاجتماعي. ومع التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة 2030، تبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات تنموية إقليمية متكاملة تستفيد من المزايا النسبية لكل منطقة، لتعظيم أثر التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني. تحتل منطقة عسير مكانة بارزة في هذا السياق، حيث تم إطلاق استراتيجية تطوير منطقة عسير بهدف تحويلها إلى وجهة رائدة على المستويين السياحي والاستثماري، مع تعزيز مساهمة الاقتصاد المحلي في الناتج الوطني. وتبرز مدينة خميس مشيط كمركز اقتصادي رئيسي بالمنطقة نظرًا لحجم سكانها الكبير، وانتشار الأنشطة التجارية والخدمية فيها، وموقعها الجغرافي الحيوي الذي يسهل حركة التجارة والخدمات.

ويُعد التحول الاقتصادي الإقليمي مفهومًا محوريًا في الجغرافيا الاقتصادية، إذ يعكس إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية داخل الأقاليم عبر الزمن بما يحقق التنويع والنمو المستدام ورفع الكفاءة الإنتاجية .(Scott & Storper, 2020) ويتأثر هذا التحول بالعوامل الهيكلية والسياسات الحكومية، والاستثمارات، وتطور البنية التحتية، والخصائص الجغرافية والاجتماعية .(Capello & Nijkamp, 2019) وتتميز منطقة عسير بتنوع بيئي ومكاني وموارد اقتصادية متعددة، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة ديناميات التنمية الاقتصادية والتغيرات القطاعية في سياق رؤية السعودية 2030 (Ministry of Economy and Planning, 2021; Saudi Vision 2030, 2020). وتكتسب دراسة التحولات الاقتصادية في عسير أهمية علمية وعملية، إذ تتيح فهم ديناميات النمو الاقتصادي، وتحليل التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية، وتقييم أثر استراتيجية تطوير المنطقة على تعزيز القطاعات الواعدة مثل السياحة، والزراعة، والخدمات، والبنية التحتية. كما تساعد هذه الدراسة على تحديد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي، والفرص، والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإقليمي، بما يدعم صناع القرار في وضع سياسات تنموية أكثر فعالية وملاءمة للخصائص المحلية للمنطقة.

وتعكس التحولات الأخيرة في عسير توسع الأنشطة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات، وتغير أنماط استخدامات الأراضي، ما يدل على وجود ديناميات اقتصادية متسارعة تستدعي التحليل المكاني والاقتصادي الدقيق. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير استنادًا إلى المؤشرات الاقتصادية القطاعية، وربطها بمستهدفات رؤية السعودية 2030، مع التركيز على التباينات المكانية للأنشطة الاقتصادية، وتقييم أثر الاستراتيجية الإقليمية على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

رغم اعتماد المملكة العربية السعودية استراتيجية تطوير منطقة عسير الهادفة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين كفاءة البنية التحتية، ورفع جودة الحياة، ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة، إلا أن التحول الاقتصادي في المنطقة لا يزال يواجه تحديات كبيرة. وتشمل هذه التحديات عدم التجانس في مستويات التنمية بين المحافظات، والفروقات في قدرات البنية التحتية، وتباين توزيع الأنشطة الاقتصادية على الصعيد المكاني. بالإضافة إلى ذلك، تُشير الأدبيات إلى نقص الدراسات الجغرافية الاقتصادية الشاملة التي تعالج ديناميات النمو والتحول الاقتصادي في عسير بطريقة متكاملة، وفهم أثر السياسات الإقليمية الحديثة، بما فيها الاستراتيجية، على إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي للمنطقة وقدرتها على تحقيق تحول اقتصادي مستدام يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل هذه الديناميات ضرورة علمية وتطبيقية لتقييم فاعلية الاستراتيجية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. إلى أي مدى أثرت استراتيجيات تطوير منطقة عسير على التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية؟

2. ما هي ديناميات النمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسة (الزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة)؟
3. ما هي التحديات والفرص المستقبلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تقييم أثر استراتيجيات تطوير عسير على التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية.
2. تحليل نمو القطاعات الرئيسة وإبراز الفجوات في تحقيق تحول اقتصادي شامل.
3. تحديد التحديات والفرص المستقبلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وفق رؤية 2030.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين رئيسين:

1. الأهمية العلمية

- تساهم الدراسة في سد فجوة بحثية حول التحولات الاقتصادية الإقليمية في منطقة عسير.
- تقدم إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين السياسات الإقليمية والتحولات الاقتصادية.
- تمثل إضافة علمية إلى الأدبيات العلمية في مجالات الجغرافيا الاقتصادية والتنمية الإقليمية في سياق المملكة العربية السعودية.

2. الأهمية التطبيقية

- تدعم صناع القرار في تقييم أثر استراتيجية تطوير منطقة عسير على التنمية الاقتصادية.
- توفر مؤشرات كمية وتحليلية لقياس نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الإقليم.
- تسهم في تحسين التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي استنادًا إلى البيانات الاقتصادية المتاحة.
- تساهم في توجيه السياسات التنموية المستقبلية بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

الدراسات السابقة

دراسة (السديمي،1995) بعنوان "النقل والتنمية الاقتصادية في منطقة عسير" هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطوير قطاع النقل على التنمية الاقتصادية في منطقة عسير، مع التركيز على البنية التحتية للطرق والموانئ والخصائص الجغرافية. أظهرت النتائج أن تحسين شبكة النقل يسهم مباشرة في تحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل حركة السلع والخدمات، خاصة في محافظات مثل أبها وخميس مشيط. كما لوحظت قيود طبيعية مثل التضاريس الجبلية التي تحد من توسع النقل وتزيد التكاليف. أوصت الدراسة بضرورة التخطيط الاستراتيجي للنقل لتعزيز التكامل بين المدن. وأكدت أن الاستثمار الفعّال في البنية التحتية للنقل يعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي الإقليمي.

دراسة (القحطاني، 2022) بعنوان "عوامل التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة عسير: مدينة أبها الحضرية أنموذجًا" هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الجغرافية والطبيعية والبشرية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة في مدينة أبها، مع التركيز على البنية التحتية، المناخ، النشاط السياحي والتجاري، ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي المحلي، أظهرت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الموارد الطبيعية والمناخ والبنية التحتية وتنوع النشاط الاقتصادي في المنطقة، مع تأكيد أن السياحة كانت السائدة في أبها، بينما كانت الأنشطة التجارية أكثر نشاطًا في خميس مشيط ورفيدة، وأن تنويع الموارد وتوظيفها بشكل مدروس من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بعسير.

دراسة (النعمي،2022) بعنوان "دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في منطقة عسير في إطار رؤية السعودية 2030، من خلال مسح ميداني لعينة من رواد الأعمال والعاملين بأمانة المنطقة، وتحليل البيانات باستخدام أساليب وصفية واستدلالية لتعزيز فهم العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. أظهرت النتائج أن ريادة الأعمال تساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بعسير عبر خلق فرص عمل، تشجيع الابتكار، ودعم الاقتصاد المحلي، مع توصيات بزيادة الدعم المالي والتدريب والتعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحسين بيئة الأعمال.

دراسة (الغزواني،2024) بعنوان "تحليل وتصنيف الخصائص السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى استكشاف علاقة الخصائص السكانية (العمرية، النوعية، المهنية) بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عسير باستخدام أسلوب التحليل العاملي لمعرفة تأثير هذه المتغيرات على الخطط التنموية، وأظهرت الدراسة علاقة ارتباطية بين التوزيع السكاني والعوامل التنموية، مع وجود تأثيرات مختلفة في الروافد السكانية والاقتصادية للمنطقة، وأكدت على ضرورة وضع برامج تنموية شاملة للتعامل مع التغيرات المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (الشهراني وآل سفران، 2025) بعنوان " ريادة الأعمال في منطقة عسير: التحديات والحلول" هدف الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه بيئة ريادة الأعمال في عسير، مع التركيز على حاضنات الأعمال، ثقافة الابتكار، البنية المؤسسية، والقيود المالية والإدارية التي تعيق المشاريع الناشئة، وأظهرت الدراسة وجود عدة معوقات لريادة الأعمال في عسير تشمل ضعف الخبرات الإدارية، نقص التمويل، ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية، وارتفاع تكلفة التشغيل، وقدمت توصيات لتعزيز التعاون بين الجهات لدعم رواد الأعمال وتحسين بيئة الأعمال.

تُظهر الدراسات السابقة أن التنمية الاقتصادية في منطقة عسير تتشكل من تفاعل عدة عوامل متكاملة تشمل البنية التحتية، الموارد الطبيعية، الخصائص السكانية، وبيئة ريادة الأعمال. فبينما ركز السديمي (1995) على دور تطوير قطاع النقل في تسهيل الحركة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار المحلي، أبرز القحطاني (2022) تأثير البنية التحتية والمناخ والأنشطة التجارية والسياحية على التنمية المستدامة، مؤكدًا أهمية تنويع الموارد لتحقيق نمو اقتصادي متوازن. من جانب آخر، أبرزت دراسات النعمي (2022) والشهراني وآل سفران (2025) دور ريادة الأعمال والابتكار في دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز التنوع الاقتصادي والنمو غير النفطي. كما أشار الغزواني (2024) إلى تأثير الخصائص الديموغرافية للسكان على الطلب على الخدمات وفرص الاستثمار، مما يفرض تخطيطًا دقيقًا للموارد البشرية والاقتصادية. ومن ثم، تكشف هذه الدراسات عن أهمية دمج المؤشرات الاقتصادية والسكانية مع التخطيط الاستراتيجي للقطاعات المختلفة لتعزيز ديناميات التنمية الاقتصادية في عسير وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم أهداف الرؤية الوطنية. ومع ذلك، لم تقدم هذه الدراسات تحليلًا متكاملًا يربط بين المؤشرات الاقتصادية والسكانية واستراتيجيات التنمية الإقليمية، ولم تحدد الفجوات البحثية في ديناميات التحول الاقتصادي الإقليمي وفق البيانات الإحصائية الحديثة، ما يبرز الحاجة إلى دراسة تطبيقية حديثة تدمج بين المؤشرات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي وأهداف رؤية المملكة 2030 لتعزيز الفهم الشامل للتحول الاقتصادي في عسير.

منهجية الدراسة:

- تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، مدعومًا بالأساليب الكمية والنوعية، لتمكين تحليل شامل لديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير. يستخدم **المنهج الوصفي** لرصد واقع التحول الاقتصادي والهيكل القطاعي، مع التركيز على **تحليل مؤشرات القطاعات الاقتصادية الرئيسية** مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة،

النقل، والخدمات، لتقييم مساهمتها في النمو الاقتصادي المحلي. بينما يطبق **المنهج التحليلي** لدراسة أثر السياسات الإقليمية والاستراتيجيات التنموية، بما في ذلك خطط تطوير عسير، على هذه المؤشرات وأداء الاقتصاد الإقليمي. من خلال الجمع بين هذه المناهج، وتهدف الدراسة إلى تقديم **رؤية شاملة لمحددات النمو الاقتصادي في المنطقة، وربطها بالمؤشرات الاقتصادية والقطاعية، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030** لتعزيز التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي).

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تشكل الإطار النظري والتحليلي لفهم ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير، وفق رؤية السعودية 2030:

1. ديناميات التنمية الاقتصادية :(Economic Development Dynamics) تشير إلى التغيرات المستمرة في أداء الاقتصاد الإقليمي، بما يشمل نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مستويات الإنتاجية، وتوزيع النشاط الاقتصادي، وكيفية تفاعل هذه العناصر مع الموارد البشرية والطبيعية والبنية التحتية لتعزيز التنمية المستدامة.(Todaro & Smith, 2020)
2. التحول الاقتصادي الإقليمي :(Regional Economic Transformation) يصف عملية انتقال الإقليم من الاعتماد على قطاعات محددة أو نمط اقتصادي تقليدي إلى اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، مع التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل متعددة. ويتضمن هذا زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، تنويع المصادر الاقتصادية، وتوزيع الفرص الاستثمارية بشكل متوازن بين المدن والمناطق الريفية.(Storper, 2018; DataSaudi, 2025)
3. المؤشرات الاقتصادية والسكانية :(Economic and Demographic Indicators) تشمل مقاييس نمو الاقتصاد، توزيع السكان حسب العمر والنوع والمهنة، معدلات التشغيل والبطالة، وتقدير مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. وتعد هذه المؤشرات أدوات تحليلية رئيسية لتقييم الأداء الاقتصادي والتنمية الإقليمية (General Authority for Statistics, 2025).
4. التخطيط الاستراتيجي للقطاعات الاقتصادية :(Strategic Sectoral Planning) يشير إلى صياغة السياسات والخطط لتوجيه الاستثمارات، تطوير البنية التحتية، واستغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة، بما يعزز النمو المستدام ويحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفق أهداف رؤية المملكة 2030.(Saudi Vision 2030, 2021)
5. الاستثمار والموارد الاقتصادية :(Investment and Economic Resources) يشمل تحديد القطاعات والمناطق التي تمتلك إمكانات عالية للاستثمار في الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، وتحليل جدوى المشاريع الاقتصادية وفق الموارد الطبيعية والمناخية المتاحة في الإقليم.(World Bank, 2022)
6. القوى العاملة الإنتاجية :(Productive Workforce) تشمل السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 64 عامًا القادرين على المشاركة في النشاط الاقتصادي والإنتاج المحلي، وتمثل العمود الفقري لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنمية الإنتاج المحلي.(General Authority for Statistics, 2025)
7. الهرم السكاني :(Population Pyramid) تمثيل بياني يوضح التركيب العمري والنوعي للسكان (ذكور وإناث)، ويستخدم لتقدير حجم القوى العاملة الحالية والمستقبلية، وتوجيه التخطيط التنموي والاقتصادي وفق توزيع الفئات العمرية والنوعية (الهيئة العامة للإحصاء، 2022).
8. التنمية المستدامة (Sustainable Development): هي العملية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 (رؤية السعودية 2030، 2021).

منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في منطقة عسير، الواقعة في الركن الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، بين دائرتي عرض 17° – 20° شمالًا وخطي طول 41° – 44° شرقًا. تحدها من الشمال الغربي منطقة مكة المكرمة، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال منطقة الباحة، ومن الشرق منطقة نجران، ومن الجنوب منطقة جازان (الهيئة العامة للإحصاء، 2024، ص. 12). تمتاز عسير بتضاريس جبلية وسهول ووديان متنوعة، حيث تغطي جبال السروات جزءًا كبيرًا من المنطقة، مما يمنحها مناخًا متنوعًا وموارد طبيعية غنية. تبلغ مساحة المنطقة حوالي 84,084 كيلومترا مربعا، بما يعادل نحو 3.7% من إجمالي مساحة المملكة. ويقدر عدد سكان منطقة عسير بـ 2,024,285 نسمة، أي نحو 7.4% من سكان المملكة منهم 85% سعوديون و15% من المقيمين غير السعوديين، موزعون على 17 محافظة، إضافة إلى إمارة المنطقة المتمثلة في مدينة أبها (وزارة الداخلية، 2023، ص. 7)، كما يوضح الشكل (1). في الجدول (1).

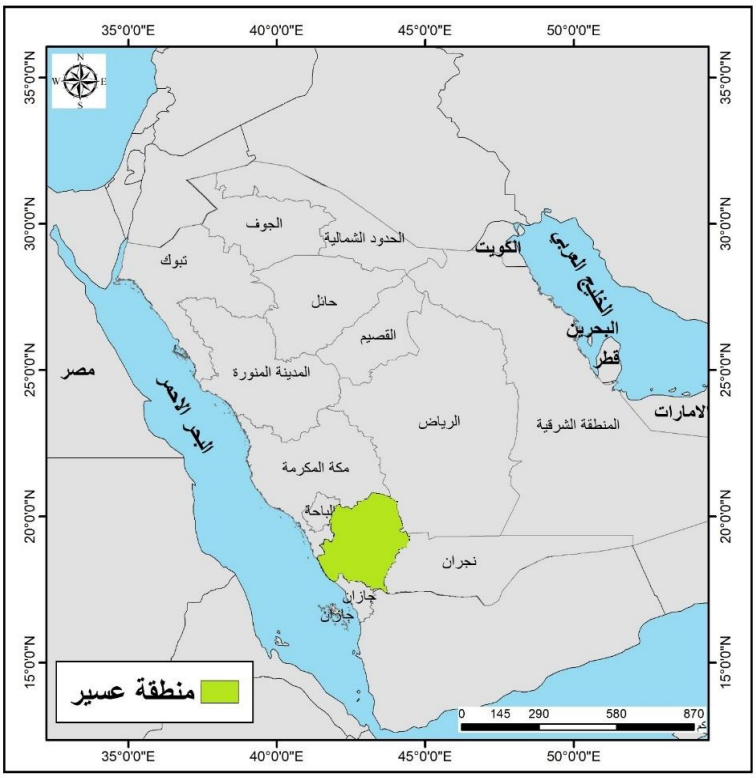

شكل (1) موقع منطقة عسير بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

التحليل والمناقشة:

أولاً: تحليل مؤشرات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة عسير

تُعد منطقة عسير من المناطق الاقتصادية المهمة في المملكة العربية السعودية، حيث تعكس المؤشرات الرسمية نمو النشاط الاقتصادي وتوسع بيئة الأعمال في المنطقة. وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية. شهدت منطقة عسير تطورًا في عدد المنشآت الاقتصادية المسجلة، مما يدل على حيوية النشاط التجاري والإنتاجي وقدرة السوق المحلي على

استيعاب المشاريع الجديدة .(General Authority for Statistics, 2025) كما أظهرت بيانات منصة البيانات السعودية استمرار النمو في قطاعات واعدة مثل السياحة، الترفيه، والخدمات التقنية، وهو ما يعكس ديناميكيات التنمية الاقتصادية في المنطقة ويؤكد أثر السياسات الحكومية الرامية إلى دعم الاستثمار وتعزيز التنوع الاقتصادي بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030(DataSaudi, 2025).. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية أدوات رئيسية لفهم ديناميات التنمية الاقتصادية، إذ توفر قياسات دقيقة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومستوى مشاركة القوى العاملة، ومعدلات البطالة، ومساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإقليمي. على سبيل المثال، تشير بيانات منصة البيانات السعودية إلى أن معدلات المشاركة الاقتصادية في عسير بلغت حوالي 63% في عام 2025، بينما بلغ معدل البطالة نحو 5.3% مع تفاوت بين الجنسين، مما يعكس توزيع القوى العاملة والهيكل الاقتصادي في المنطقة.(DataSaudi, 2025) . إن دراسة هذه المؤشرات وتحليلها يُمكّن من فهم توجهات النمو، التحديات الاقتصادية، وفرص الاستثمار المستقبلية في منطقة عسير. وبناءً على ذلك، يتم تقديم تحليل علمي للمؤشرات الاقتصادية وربطها بديناميات التنمية في المنطقة، بهدف دعم صناع القرار وتوجيه السياسات التنموية بشكل أكثر فعالية.

- **المؤشرات السكانية في منطقة عسير**

تلعب المؤشرات السكانية دورًا محوريًا في فهم البنية الاجتماعية والاقتصادية لأي منطقة، حيث تؤثر على حجم القوى العاملة، الطلب على الخدمات العامة، والقدرة على استيعاب المشاريع التنموية. تعتبر منطقة عسير من المناطق المتنوعة سكانياً، إذ يتركز معظم السكان في المدن الرئيسية مثل أبها وخميس مشيط، بينما تمتد القرى والمراكز الريفية على المرتفعات الجبلية، مما ينعكس على توزيع السكان وكثافتهم في مختلف القطاعات (General Authority for Statistics, .(2025. تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية إلى أن منطقة عسير شهدت نموًا معتدلًا في عدد السكان خلال السنوات الأخيرة، مع ارتفاع نسبة الشباب ضمن التركيبة السكانية، وهو ما يشكل عاملًا مؤثرًا في سوق العمل والأنشطة الاقتصادية. كما يعكس مستوى التمدن، الكثافة السكانية، والنمو السكاني التحديات والفرص المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والإسكان، إضافة إلى تأثيرها المباشر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .(DataSaudi, 2025). إن تحليل المؤشرات السكانية يُعد خطوة أساسية لفهم ديناميكيات التنمية في منطقة عسير، حيث يربط بين الخصائص السكانية والقدرة على توسيع النشاط الاقتصادي وتوجيه الاستثمار بما يتوافق مع احتياجات السكان ومتطلبات التنمية المستدامة.

يمثل المواطنون السعوديون غالبية سكان منطقة عسير، حيث بلغ عددهم 1,444,688 نسمة، أي نحو 71.3% من إجمالي السكان، مما يعكس هيكلًا اجتماعيًا مستقرًا نسبيًا ويشير إلى أغلبية محلية تؤثر في التخطيط للخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. أما المقيمون غير السعوديين، فقد بلغ عددهم 579,597 نسمة بنسبة حوالي 28.7% من إجمالي السكان، ويشملون العمالة الأجنبية والوافدين من دول مختلفة، والذين يتركزون غالبًا في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الخاص مثل الصناعة والخدمات والسياحة، ما يجعلهم قوة عاملة مهمة تدعم مختلف القطاعات الاقتصادية. ويصل إجمالي سكان المنطقة إلى 2,024,285 نسمة، وهو رقم يوفر أساسًا لتقدير مؤشرات أخرى مثل الكثافة السكانية، معدل المشاركة الاقتصادية، ومتطلبات الإسكان والخدمات العامة، ويُستخدم كذلك كأساس لحساب معدلات البطالة ونسب النمو السكاني في المستقبل.

وتشكل هذه المؤشرات السكانية عاملًا مهمًا في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، إذ تساعد صناع القرار على توزيع الموارد بكفاءة ومراعاة احتياجات السكان المحليين والوافدين، وتعكس أيضًا العلاقة بين البنية السكانية وفرص الاستثمار في قطاعات التعليم، الصحة، النقل، والإسكان، جدول (1)، شكل (2).

جدول (1)

المؤشرات السكانية في منطقة عسير

المؤشر	سعوديون	غير سعوديين	الإجمالي
عدد سكان منطقة عسير (نسمة)	1,444,688	579,597	2,024,285

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – تعداد المملكة 2022 م

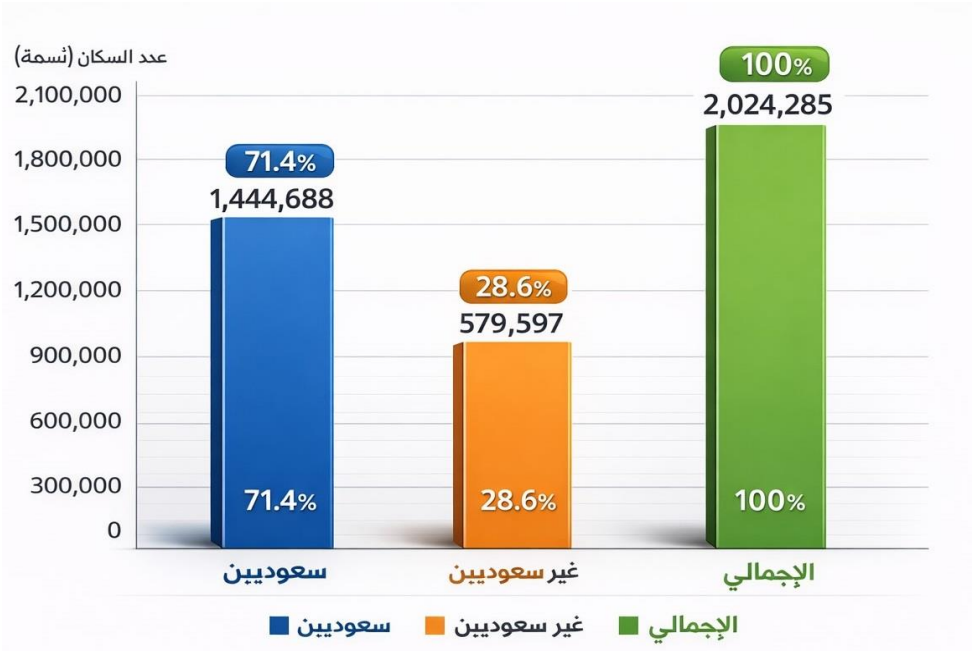

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1).

شكل (2) المؤشرات السكانية في منطقة عسير.

تشير البيانات السكانية لمنطقة عسير إلى أن عدد السكان الإجمالي بلغ نحو 2,024,285 نسمة، منهم 1,444,688 سعوديون و579,597 من غير السعوديين (الهيئة العامة للإحصاء، 2022). ويُعد الهرم السكاني أداة أساسية لفهم التركيب العمري والنوعي للسكان، حيث يوضح نسب الذكور والإناث ضمن الفئات العمرية المختلفة، مما يتيح تقدير حجم القوى العاملة الحالية والمستقبلية وتقييم مساهمتها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توجيه خطط التنمية المستدامة وفق أهداف رؤية المملكة 2030 (رؤية السعودية 2030، 2021). ويتيح تحليل المؤشرات السكانية فهم تأثير النمو السكاني على الإنتاج المحلي، وتحديد فرص الاستثمار، وتوزيع الموارد والخدمات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. فوفق بيانات الهيئة

العامة للإحصاء، تمثل الفئة العمرية بين 15 و64 عامًا نحو 61.5% من إجمالي سكان عسير، ما يشير إلى توفر قوة عاملة كبيرة تدعم القطاعات الاقتصادية.(General Authority for Statistics, 2025)

ويمثل الهرم السكاني لمنطقة عسير أداة مرجعية لتقدير العلاقة بين التركيب العمري والنوعي للسكان والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، حيث يشكل الذكور في الفئة العمرية الإنتاجية نحو 620,000 نسمة، والإناث نحو 590,000 نسمة، مما يعكس قدرة الإقليم على استيعاب القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، الصناعة، التعليم، النقل، والسياحة. وتظهر البيانات أن هذا التركيب السكاني يدعم استراتيجيات الاستثمار والتنمية المستدامة، ويعزز إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة وفق رؤية 2030 (General Authority for Statistics, 2025).

- **مؤشرات القوى العاملة في منطقة عسير**

تشكل القوى العاملة في منطقة عسير عنصرًا محوريًا في النشاط الاقتصادي للمنطقة، إذ يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية نحو 63% من السكان القادرين على العمل، مع تفاوت ملحوظ بين المواطنين السعوديين والمقيمين غير السعوديين .(DataSaudi, 2025) ويلاحظ أن العمالة السعودية تتركز غالبًا في القطاع الحكومي والخدمات العامة، بينما يعتمد القطاع الخاص بشكل أكبر على القوى العاملة الوافدة، خصوصًا في مجالات الصناعة، البناء، السياحة، والخدمات التقنية، مما يعكس التوزيع القطاعي للاشتغال في المنطقة. ويبلغ معدل البطالة الإجمالي في عسير نحو 5.3%، مع وجود تفاوت بين الجنسين، حيث يظل معدل البطالة بين الشباب والإناث أعلى نسبيًا مقارنة بالذكور، وهو ما يشير إلى التحديات المتعلقة بدمج جميع فئات السكان في سوق العمل (General Authority for Statistics, 2025). كما تعكس هذه المؤشرات قدرة سوق العمل على استيعاب النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، وتوفر أساسًا لتقييم السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز التوظيف وتطوير المهارات، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز فرص العمل وتنمية الكفاءات الوطنية.

يختلف معدل العاملين من السكان في سن العمل في منطقة عسير بشكل ملحوظ بين المواطنين السعوديين والمقيمين غير السعوديين، وبين الذكور والإناث. ففي صفوف السعوديين، بلغ معدل العاملين 56.9% للذكور و23.3% للإناث، بمعدل إجمالي يصل إلى 40.1%، مما يعكس الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية ضمن القوى العاملة الوطنية. أما بالنسبة لغير السعوديين، فقد بلغ معدل العاملين 95.4% بين الذكور مقابل 52.6% بين الإناث، ليصل المعدل الإجمالي إلى نحو 89.1% من السكان في سن العمل، وهو ما يعكس اعتماد العديد من القطاعات الاقتصادية، خاصة الإنتاجية والخدمية، على العمالة الوافدة. وعند النظر إلى الإجمالي العام لجميع السكان، يظهر أن معدل العاملين يبلغ 77.1% للذكور و28.0% للإناث، بمعدل إجمالي 59.3%، مما يعكس التباين الكبير بين الجنسين وتأثير الهيكل السكاني على النشاط الاقتصادي. وتعكس هذه المؤشرات قدرة سوق العمل في عسير على استيعاب القوى العاملة، وتوضح الفجوات بين المواطنين والمقيمين، وكذلك بين الذكور والإناث، وهو ما يمثل مرجعًا مهمًا لتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز فرص التوظيف وتحقيق مشاركة أوسع في سوق العمل، جدول (2)، وشكل (3).

جدول (2)

معدل العاملين من السكان في سن العمل في منطقة عسير

	سعوديون			غير سعوديين			الإجمالي		
منطقة عسير	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	56.9	23.3	40.1	95.4	52.6	89.1	77.1	28.0	59.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – إحصائيات سوق العمل، الربع الأول لعام 2024 م

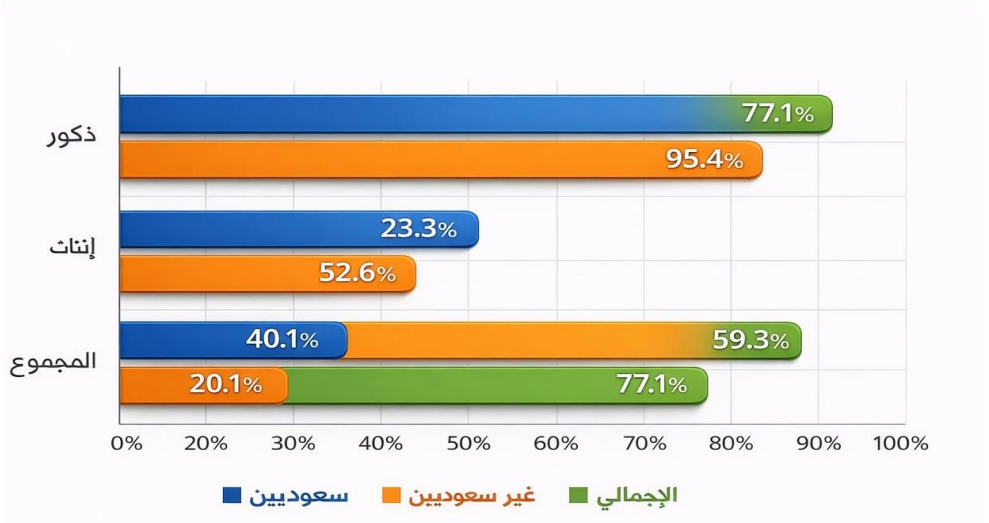

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2).

شكل (3) معدل العاملين من السكان في سن العمل في منطقة عسير

تشير بيانات جدول (2) وشكل (3) إلى أن متوسط معدل العاملين من السكان في سنّ العمل في منطقة عسير بلغ نحو (59.3%) خلال الربع الأول من عام 2024م، مع تباين واضح بحسب الجنس والجنسية؛ إذ ارتفع المعدل بين الذكور إلى (77.1%) مقابل (28.0%) للإناث، كما سجّل غير السعوديين معدل مشاركة مرتفعًا بلغ (89.1%) مقارنةً بالسعوديين (40.1%). ويعكس هذا المستوى من المشاركة الاقتصادية أهمية منطقة عسير ضمن البنية العامة لسوق العمل في المملكة العربية السعودية، بما يعزز دورها كرافد تنموي في الأنشطة الاقتصادية ذات الكثافة العمالية، ويشير إلى امتلاكها ميزة نسبية تتمثل في اتساع قاعدة القوة العاملة وتنوعها. كما يبرز التفاوت بين الجنسين مجالًا تنمويًا واعدًا لزيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، بما يسهم في رفع كفاءة سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

- **مؤشرات البطالة في منطقة عسير**

تعتبر مؤشرات البطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مدى قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة في منطقة عسير. وفقًا للبيانات الرسمية، فقد بلغ معدل البطالة الإجمالي في المنطقة حوالي 5.3%، مع وجود تفاوت واضح بين المواطنين السعوديين والمقيمين غير السعوديين، وبين الذكور والإناث (General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025). ويظهر التحليل أن معدلات البطالة بين الشباب والإناث أعلى نسبيًا مقارنة بالذكور، مما يشير إلى التحديات المرتبطة بدمج هذه الفئات في سوق العمل. كما تعكس هذه المؤشرات حجم الطلب على فرص العمل، وتوفر أساسًا لتقييم فعالية السياسات الحكومية في دعم التوظيف، وتنمية المهارات الوطنية بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يتفاوت معدل البطالة في منطقة عسير بين المواطنين السعوديين والمقيمين غير السعوديين، وبين الذكور والإناث. ففي صفوف المواطنين السعوديين، بلغ معدل البطالة 6.4% للذكور و18.9% للإناث، بمعدل إجمالي 10.6%، مما يبرز

الفجوة الكبيرة بين الجنسين في سوق العمل الوطني، خاصة ارتفاع البطالة بين الإناث. أما بالنسبة للمقيمين غير السعوديين، فقد سجل الذكور معدل بطالة منخفضًا جدًا قدره 0.4%، والإناث 3.3%، ليصل الإجمالي إلى 0.8%، وهو ما يعكس اعتماد القطاعات الاقتصادية على العمالة الوافدة واستقرار نسب تشغيلهم مقارنة بالسكان المحليين. وعند النظر إلى الإجمالي لجميع السكان، يظهر أن معدل البطالة يصل إلى 3.8% للذكور و15.8% للإناث، بمعدل إجمالي 7.0%، مما يعكس التأثير الكبير للفجوة بين الجنسين على معدل البطالة الكلي في المنطقة. وتُظهر هذه المؤشرات أن البطالة تتركز بشكل أكبر بين السكان السعوديين، خصوصًا الإناث، وأن تطوير برامج التدريب والتوظيف الموجهة للمواطنين يمكن أن يساهم في تقليل الفجوة بين الجنسين وتحسين أداء سوق العمل في منطقة عسير، جدول (3)، وشكل (4).

جدول (3)

معدل البطالة حسب الجنسية والجنس في منطقة عسير

منطقة عسير	سعوديون			غير سعوديين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	6.4	18.9	10.6	0.4	3.3	0.8	3.8	15.8	7.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – إحصائيات سوق العمل، الربع الرابع لعام 2023 م وإحصائيات سوق العمل، الربع الأول لعام 2024 م

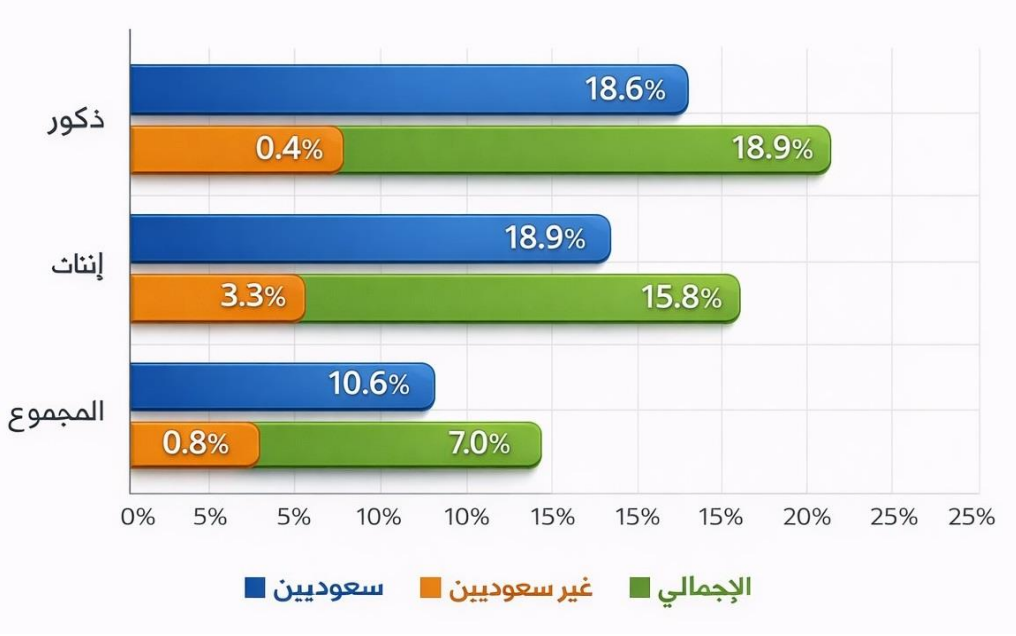

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3).

شكل (4) معدل البطالة حسب الجنسية والجنس في منطقة عسير.

- **مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة عسير**

يُعتبر القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية في منطقة عسير، حيث يساهم في توليد الوظائف، تعزيز القيمة المضافة، وتنويع النشاط الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على القطاعات التقليدية. تشير البيانات الرسمية إلى أن عدد المنشآت الصناعية في المنطقة يشهد نموًا مطردًا، مع تركيز واضح في الصناعات التحويلية، المواد الغذائية، والأعمال الحرفية المحلية .(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025))، ويساهم هذا القطاع في دعم التوظيف، خصوصًا للذكور ضمن الفئة العمرية لسوق العمل، كما يعزز من مشاركة القوى العاملة غير السعودية في بعض الأنشطة الإنتاجية المتخصصة. وتشير مؤشرات الإنتاج الصناعي إلى زيادة ملحوظة في حجم الإنتاج والمخرجات الصناعية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تطور بيئة الاستثمار الصناعي وفاعلية السياسات الحكومية الرامية إلى دعم القطاع ضمن رؤية السعودية 2030. كما يمثل القطاع الصناعي قاعدة لتطوير المناطق الاقتصادية المتخصصة وتشجيع ريادة الأعمال، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل الإقليمي.

يمثل القطاع الصناعي في منطقة عسير جزءًا محدودًا من الصناعة الوطنية لكنه يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الإقليمي. فعلى مستوى المملكة، يبلغ عدد المصانع القائمة 11,549 مصنعًا، بينما يصل عدد المصانع في عسير إلى 401 مصنعًا، أي ما يعادل نحو 3.5% من إجمالي المصانع الوطنية. وبالنسبة لعدد العمالة الفعلية، فإن المملكة تضم حوالي 771,426 عاملًا في القطاع الصناعي، بينما يبلغ عدد العاملين في عسير 21,005 عمال، أي نحو 2.7% من إجمالي العمالة الصناعية في المملكة. أما حجم الاستثمار الصناعي في المنطقة، فيقدر بحوالي 10,139 مليون ريال سعودي من إجمالي استثمارات المملكة البالغة 1,541,502 مليون ريال، أي ما يمثل نحو 0.7% فقط. وتعكس هذه المؤشرات أن القطاع الصناعي في عسير ما زال يمثل نسبة صغيرة مقارنة بالمستوى الوطني، لكنه يشكل قاعدة اقتصادية مهمة توفر فرص عمل محلية وتدعم النشاط الاقتصادي الإقليمي. كما تشير هذه البيانات إلى وجود فرص كبيرة لتوسيع الاستثمار الصناعي وزيادة عدد المصانع وحجم الإنتاج، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي في المملكة والمناطق المختلفة، بما في ذلك منطقة عسير، جدول (4)، وشكل (5).

جدول (4)

مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة عسير

المؤشرات	المملكة	منطقة عسير	
	العدد	العدد	النسبة من المملكة
عدد المصانع القائمة	11,549	401	%3.5
عدد العمالة الفعلية	771,426	21,005	%2.7
حجم الاستثمار بالمليون	1,541,502	10,139	%0.7

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الصناعية – النشرة الربعية للربع الرابع للعام 2023 م

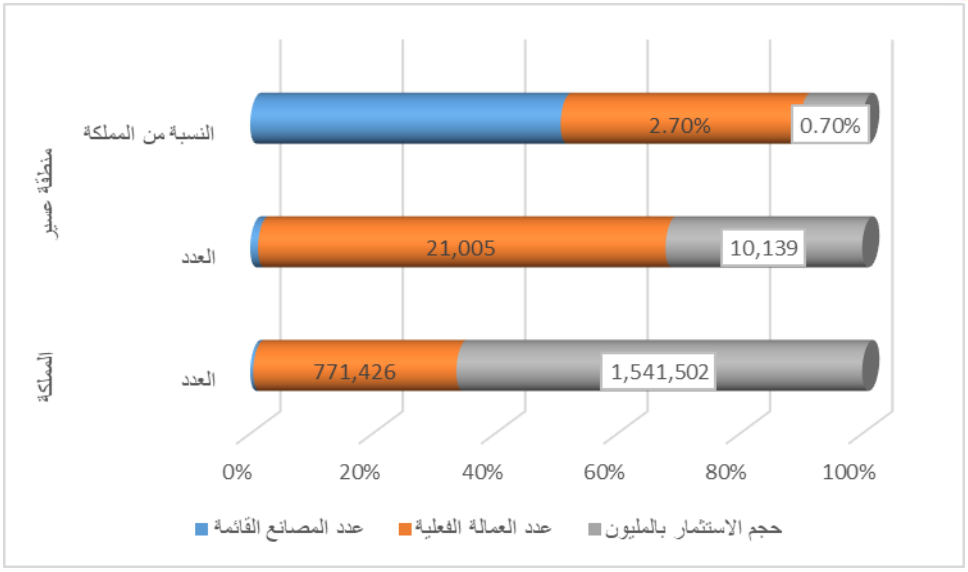

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4).

شكل (5) مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة عسير

- **مؤشرات القطاع التعديني في منطقة عسير**

يُعد القطاع التعديني أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تسهم في تعزيز التنمية الإقليمية في منطقة عسير، حيث يشمل استخراج المعادن والصخور الصناعية والخامات الطبيعية التي تدعم الصناعات التحويلية والبنية التحتية. تشير البيانات الرسمية إلى أن القطاع التعديني في عسير يشهد نشاطًا مستمرًا، مع تسجيل عدد محدد من المحاجر والمشاريع التعدينية، ويتركز نشاطه بشكل رئيسي في استخراج الحصى، الحجر الجيري، والمعادن الصناعية الأخرى، (General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025). وتعكس مؤشرات هذا القطاع دوره في توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية والوافدة، ودعم الاستثمار الصناعي المرتبط بالبناء والإنشاءات. كما يعكس القطاع التعديني في المنطقة إمكانات النمو الاقتصادي المستقبلي، حيث تساهم زيادة الاستثمارات في هذا المجال في تنمية الاقتصاد الإقليمي وتعزيز التنوع الاقتصادي بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتطوير القطاعات غير النفطية. كما تمثل مؤشرات الإنتاج والاستثمار في القطاع التعديني مرجعًا لتخطيط المشاريع التنموية وتحديد الأولويات الاقتصادية في المنطقة.

يساهم قطاع التعدين في منطقة عسير بشكل محدود نسبيًا في المشهد الوطني، لكنه يمتلك أهمية استراتيجية على المستوى الإقليمي. ففيما يتعلق بالرخص التعدينية السارية، بلغ عدد رخص استغلال تعدين ومنجم صغير في المملكة 182 رخصة، منها 8 رخص في عسير بنسبة 4.4% من الإجمالي الوطني. أما رخص محاجر مواد البناء فقد سجلت المملكة 1,475 رخصة، منها 140 رخصة في عسير بنسبة 9.5%، وهو ما يعكس الدور الكبير للمنطقة في تلبية احتياجات مشاريع البناء والبنية التحتية. كما بلغ عدد رخص الكشف 644 رخصة في المملكة، منها 61 رخصة في عسير (9.5%)، فيما وصل عدد رخص الاستطلاع 63 رخصة على مستوى المملكة، منها 5 رخص في عسير بنسبة 7.9%. أما رخص فائض الخدمات المعدنية فلم تسجل المنطقة أي رخصة، مما يشير إلى محدودية هذا النشاط في المنطقة.

وتعكس هذه المؤشرات أن منطقة عسير تركز على الأنشطة التعدينية المرتبطة بالبناء والصناعات الأولية، مع وجود إمكانات لتطوير أنشطة الاستكشاف والاستغلال المعدني بشكل أكبر في المستقبل. كما توفر هذه البيانات مؤشرًا هامًا للاستثمار وتخطيط المشاريع التعدينية، بما يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي الإقليمي ويدعم أهداف رؤية السعودية 2030 لتطوير القطاع غير النفطي وزيادة مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية جدول (5)، وشكل (6).

جدول (5)

مؤشرات القطاع التعديني في منطقة عسير

مؤشر الرخص التعدينية السارية	المملكة	منطقة عسير	
	العدد	العدد	النسبة من المملكة
رخصة استغلال تعدين ومنجم صغير	182	8	%4.4
رخصة محجر مواد بناء	1475	140	%9.5
رخصة كشف	644	61	%9.5
رخصة استطلاع	63	5	%7.9
رخصة فائض خدمات معدنية	28	-	-

المصدر: وزارة الصناعة والثروة المعدنية – النشرة الشهرية للصناعة والتعدين مايو 2023 م

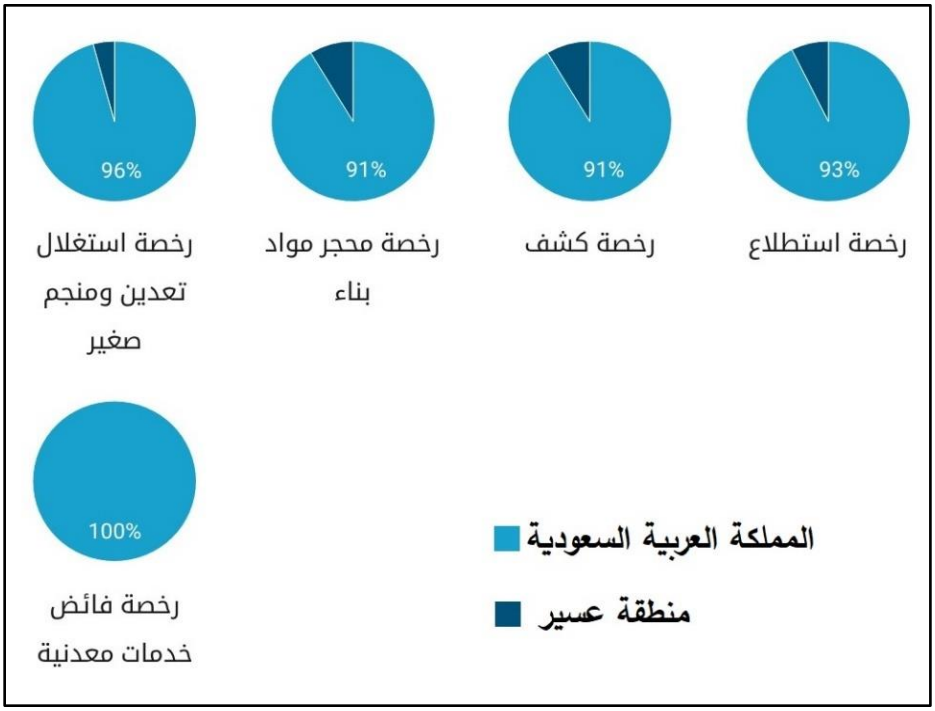

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

شكل (6) مؤشرات القطاع التعديني في منطقة عسير

يُعد القطاع التجاري من القطاعات الحيوية في منطقة عسير، حيث يلعب دورًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز النشاط الاستهلاكي والخدماتي. تشير البيانات الرسمية إلى أن القطاع التجاري في عسير يشهد نموًا مستمرًا في عدد السجلات التجارية القائمة، بما يعكس حيوية بيئة الاستثمار المحلي واهتمام الأفراد والمؤسسات بفتح محال تجارية ومشاريع خدماتية.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) . وتشير المؤشرات إلى أن قطاع التجزئة والتجارة والخدمات يمثل النسبة الأكبر من النشاط التجاري في المنطقة، بينما يشهد قطاع التجارة الإلكترونية نمواً تدريجياً مع التوجهات الوطنية نحو الرقمنة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعد هذا القطاع أيضًا محفزًا لزيادة مشاركة القوى العاملة، خاصة المواطنين السعوديين، والعمالة الوافدة في الأنشطة الاقتصادية، كما يساهم في تعزيز الدخل المحلي وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 في تنمية القطاع غير النفطي وزيادة التنوع الاقتصادي في المناطق الإقليمية مثل عسير.

يشكل القطاع التجاري في منطقة عسير نسبة مهمة من النشاط التجاري على المستوى الوطني، رغم أن بعض الأنشطة لا تزال محدودة نسبيًا. فقد بلغ عدد السجلات التجارية القائمة في المنطقة 88,597 سجلًا، أي ما يعادل نحو 5.8% من إجمالي المملكة البالغ 1,518,656 سجلًا. أما السجلات المصدرة، فقد وصل عددها إلى 5,091 سجلًا، بنسبة 4.2% من إجمالي المملكة، مما يعكس الدور المتزايد لعسير في التجارة الخارجية والتصديرية. وتشير المؤشرات القطاعية إلى توزيع النشاط التجاري في المنطقة، حيث تحتل خدمات الإقامة قصيرة المدى 1,277 سجلًا (5.7%)، والأنشطة الفنية والترفيهية 804 سجلات (3.9%)، بينما تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي والقطاع التعديني واستغلال المحاجر 115 و332 سجلًا على التوالي، بما يعادل 1.3% و4.2% من إجمالي المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المجالات الجديدة، مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات اللوجستية، الحوسبة السحابية، وصناعة الألعاب الإلكترونية والمواد الصيدلانية، لم يتم تسجيلها في عسير بعد، ما يشير إلى إمكانات كبيرة للنمو المستقبلي. وتعكس هذه المؤشرات أن القطاع التجاري في عسير يشمل التجارة التقليدية والخدماتية والترفيهية والسياحية، ويشكل قاعدة اقتصادية مهمة توفر فرص عمل وتدعم النشاط الاقتصادي المحلي، مع إمكانات كبيرة لتوسيع التجارة الرقمية، الذكاء الاصطناعي، والخدمات المتقدمة بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع غير النفطي في المناطق الإقليمية، جدول (6)، شكل (7).

جدول (6)

مؤشرات القطاع التجاري في منطقة عسير

المؤشر	المملكة	منطقة عسير	
		العدد	النسبة من المملكة
عدد السجلات القائمة	1518656	88597	%5.8
عدد السجلات المصدرة	121521	5091	%4.2
السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية	40697	-	-
السجلات القائمة لخدمات مناولة الحاويات	2457	-	-
السجلات القائمة للخدمات اللوجستية	11928	-	-
السجلات القائمة للنقل البري للركاب في المدن والضواحي	8213	-	-
السجلات القائمة في الفنون والترفيه والتسلية	20465	804	%3.9

المؤشر	المملكة	منطقة عسير	
		العدد	النسبة من المملكة
السجلات القائمة في الإقامة قصيرة المدي	22453	1277	%5.7
السجلات القائمة في خدمات الحوسبة السحابية	2358	-	-
السجلات القائمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي	8948	115	%1.3
السجلات القائمة في صناعة الألعاب الإلكترونية	336	-	-
السجلات القائمة في التعدين واستغلال المحاجر	7871	332	%4.2
السجلات القائمة في صناعة المواد الصيدلانية والمنتجات الدوائية	1155	-	-

المصدر: وزارة التجارة – نشرة قطاع الأعمال – الربع الثاني لعام 2024 م

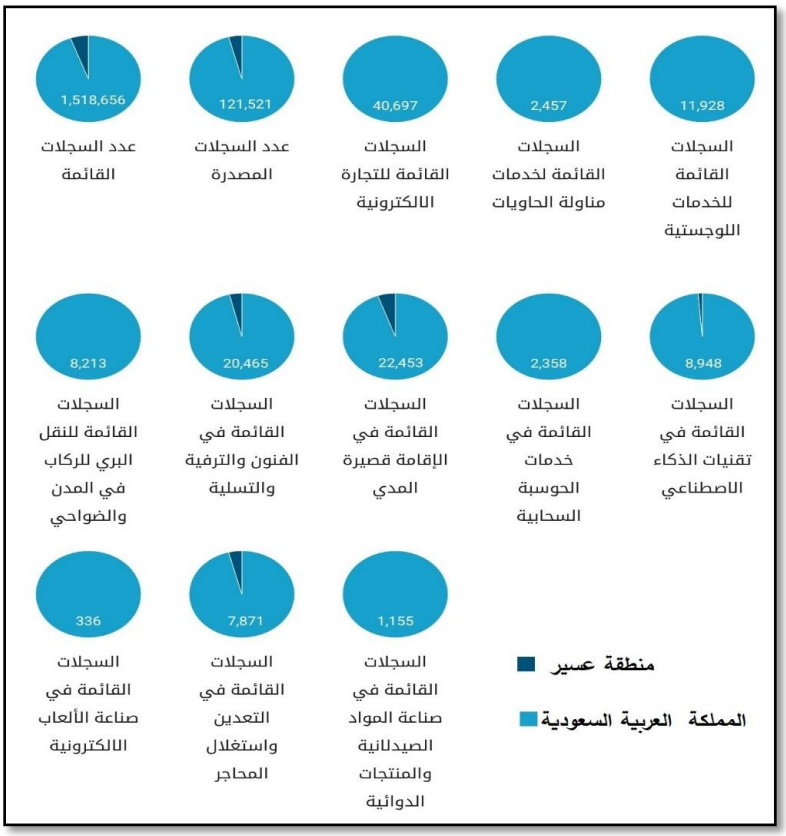

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

شكل (7) مؤشرات القطاع التجاري في منطقة عسير

تشير مؤشرات القطاع التجاري في منطقة عسير إلى حضورٍ اقتصادي ملموس ضمن الهيكل التجاري للمملكة، حيث بلغ عدد السجلات التجارية القائمة في المنطقة (88,597) سجلًا، بما يمثل نحو (5.8%) من إجمالي السجلات القائمة في المملكة، كما بلغ عدد السجلات المصدرة (5,091) سجلًا بنسبة (4.2%) من الإجمالي الوطني. ويعكس هذا الحجم النسبي دور المنطقة في دعم النشاط التجاري والاستثماري، لا سيما في الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الخدمي والسياحي؛ إذ سجلت أنشطة الإقامة قصيرة المدى (1,277) سجلًا بنسبة (5.7%) من إجمالي المملكة، وأنشطة الفنون والترفيه والتسلية (804) سجلات بنسبة (3.9%)، فضلًا عن حضور أنشطة التعدين واستغلال المحاجر (332) سجلًا بنسبة.(4.2%) ، وتبرز أهمية هذه الأنشطة في إسهامها في تنويع القاعدة الاقتصادية للمنطقة، وتعزيز قدرتها على توليد فرص العمل وزيادة حجم التعاملات التجارية، بما ينعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي والوطني. كما تسهم القطاعات ذات القيمة المضافة—مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي (115 سجلًا)—في دعم التحول نحو اقتصاد معرفي أكثر تنافسية. ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن تنامي السجلات التجارية وتنوعها يعزز من تدفقات الدخل والاستثمار، ويرفد ميزان المدفوعات من خلال دعم الأنشطة المرتبطة بالسياحة والخدمات والتعدين، بما يتسق مع توجهات تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيس للدخل (وزارة التجارة، 2024).

- **مؤشرات القطاع الزراعي في منطقة عسير**

يُعد القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية في منطقة عسير، حيث يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي ودعم الاقتصاد الإقليمي، إضافة إلى دوره في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للسكان المحليين. تشير البيانات الرسمية إلى أن المنطقة تتميز بتنوع المنتجات الزراعية، ويتركز النشاط الزراعي في المحاصيل الحقلية، الفواكه، والخضروات، إلى جانب تربية الماشية.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) ، تشير مؤشرات القطاع الزراعي إلى أن عدد المزارع القائمة والمناطق المزروعة في عسير يمثل نسبة صغيرة من إجمالي المملكة، لكنها تلعب دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد الريفي والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يشير القطاع الزراعي في المنطقة إلى إمكانات كبيرة للتوسع في الزراعة العضوية، نظم الري الحديثة، والاستثمار في المنتجات الزراعية عالية القيمة، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 لتنمية القطاع غير النفطي وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية. وتعكس هذه المؤشرات أهمية تطوير سياسات الدعم الزراعي، والتدريب على التقنيات الحديثة، لضمان استمرارية الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة عسير.

1-7 الإنتاج النباتي في منطقة عسير

يمثل الإنتاج النباتي في منطقة عسير جزءًا محدودًا من الإنتاج الزراعي الوطني، لكنه يساهم بشكل ملحوظ في الاقتصاد الإقليمي وتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال، تبلغ مساحة مزارع النخيل العضوية في عسير نحو 1.7 هكتار ومزارع تحت التحول 1.6 هكتار بإنتاج يصل إلى 34 طنًا، مقارنة بالمستوى الوطني البالغ 3,967 هكتارًا عضويًا و2,033 هكتارًا تحت التحول بإنتاج 15,192 طنًا. أما مزارع الفاكهة، فتغطي مساحة 12.8 هكتارًا عضويًا و53.2 هكتارًا تحت التحول، بإنتاج يصل إلى 469 طنًا، بينما تبلغ المساحات الوطنية 11,535 هكتارًا عضويًا و563 هكتارًا تحت التحول بإنتاج 67,610 طنًا.

وتوضح البيانات أيضًا أن مزارع الخضار والحبوب والأعلاف والنباتات الطبية والعطرية في عسير تمثل نسبًا متواضعة من المساحات الوطنية، لكنها توفر إنتاجا مهمًا محليًا يساهم في الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الريفي. ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في المنطقة 21 جمعية، وعدد المنشآت البيطرية 69 منشأة، بينما تم تأجير 46 قطعة أرض حكومية لإقامة مشاريع زراعية، ما يشير إلى الاهتمام بتطوير البنية التحتية الزراعية. أما إنتاج العسل، فيبلغ 631 ألف كجم سنويًا مقارنة بـ 4.18 مليون كجم على مستوى المملكة، مما يعكس إمكانات عسير في تطوير منتجات النحل عالية الجودة.

وتعكس هذه المؤشرات أن منطقة عسير تمتلك إمكانات كبيرة لتوسيع الإنتاج الزراعي العضوي، وتحسين تقنيات الري والإنتاج، وتنمية محاصيل الفاكهة والخضار والحبوب، بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز الأمن الغذائي، دعم الاستدامة، وتنمية الاقتصاد الريفي في المناطق الإقليمية، جدول (7).

جدول (7)

الإنتاج النباتي في منطقة عسير

المؤشر	المملكة			منطقة عسير		
	عضوية (هكتار)	تحت التحول (هكتار)	الإنتاج (طن)	عضوية (هكتار)	تحت التحول (هكتار)	الإنتاج (طن)
مساحات و إنتاج مزارع النخيل	3,967	2,033	15,192	1.7	1.6	34.0
مساحات و إنتاج مزارع الفاكهة	11,535	563	67,610	12.8	53.2	469.0
مساحات و إنتاج مزارع الخضار	126	134	2518	9.2	8.9	147.4
مساحات و إنتاج مزارع الحبوب	480	208	1583	4.7	32.8	107.0
مساحات و إنتاج مزارع الأعلاف	520	174	8101	0.5	6.7	165.5
مساحات و إنتاج النباتات الطبية والعطرية	106	130	293	0.5	6.7	14.0
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	125 جمعية تعاونية زراعية			21 جمعية تعاونية زراعية		
عدد المنشآت البيطرية	1029 منشأة بيطرية			69 منشأة بيطرية		
عدد الأراضي الحكومية التي تم تأجيرها لإقامة مشاريع زراعية	356120 دونم			46 قطعة أرض		
كمية إنتاج العسل	4.18 مليون كجم سنويًا			631 ألف كجم سنويًا		

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: نشرة مسح الإنتاج الزراعي لعام 2021 م

تشير البيانات المتعلقة بمساحات وإنتاج المزارع العضوية إلى تفاوت كبير في متوسط إنتاجية الهكتار بين منطقة عسير وبقية المملكة العربية السعودية، وهو تباين يعكس الخصائص الجغرافية والمناخية الفريدة للمنطقة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط إنتاجية الهكتار لمحصول النخيل في عسير نحو (20 طن/هكتار) مقابل (3.8 طن/هكتار) على مستوى المملكة، كما سجلت الفاكهة متوسط إنتاجية مرتفعًا بلغ (36.6 طن/هكتار) مقابل (5.9 طن/هكتار) وطنيًا. ويظهر التباين أيضًا في الحبوب، الأعلاف، والنباتات الطبية والعطرية، حيث تتمتع عسير بأداء أعلى بكثير، بينما أظهرت الخضار تفوقًا نسبيًا للمملكة.

ويعزى هذا التباين إلى تعدد التضاريس، واعتدال المناخ، وتوافر الموارد المائية المحلية، وكفاءة الممارسات الزراعية في المنطقة. ومن منظور تنموي، فإن هذه الميزة النسبية تعزز من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، وتسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وتحسين الميزان التجاري الزراعي، فضلاً عن دعم فرص الاستثمار الزراعي المستدام في المنطقة (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

تشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي في منطقة عسير يساهم بشكل متفاوت في سد الفجوة الغذائية بالنسبة للاستهلاك المحلي لبعض المحاصيل. فعلى سبيل المثال، يُقدّر إنتاج النخيل في عسير بحوالي 58 طنًا سنويًا، ما يمثل أقل من 1% من الاستهلاك الوطني، بينما يسهم إنتاج العسل المحلي بنسبة تقارب 15% من الاستهلاك الوطني. وتبرز الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية أيضًا كقطاعات تحقق مساهمة نسبية أعلى في تغطية الطلب المحلي. ويعكس هذا التباين أن عسير تمتلك ميزة نسبية في بعض الأنشطة الزراعية مثل إنتاج العسل والفواكه، ما يعزز من دورها في الأمن الغذائي الإقليمي، إلا أن مساهمتها في المحاصيل الأساسية مثل الحبوب والخضار لا تزال محدودة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع المحاصيل لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الغذائي الجزئي أو الكامل (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

تُعد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إطارًا استراتيجيًا فعالًا لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة باتساع الفجوة الغذائية الناتجة عن ارتفاع النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي. وتركز الرؤية على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تقديم الحزم التحفيزية، والقروض الميسرة للمزارعين، وتشجيع تبني التقنيات الزراعية الحديثة، بما يسهم في رفع إنتاجية المحاصيل وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي الوطني. كما تهدف الرؤية إلى استدامة الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي والمياه بكفاءة، ما يمكّن مناطق مثل عسير من الاستفادة من ميزتها النسبية في إنتاج المحاصيل الحيوية مثل النخيل والفواكه والعسل، وبالتالي دعم الأمن الغذائي الإقليمي والوطني وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2021).

الإنتاج الحيواني في منطقة عسير:

تمتلك منطقة عسير قاعدة إنتاج حيواني مهمة على المستوى الوطني، رغم أن نسبتها تبقى محدودة مقارنة بالمملكة ككل. ففي مجال الأغنام، يبلغ عددها في عسير 2,209,046 رأسًا، مقارنة بإجمالي المملكة البالغ 21,804,724 رأسًا، أي نحو 10% من الإجمالي الوطني، ما يعكس أهمية الأغنام في دعم الإنتاج الحيواني المحلي وتوفير اللحوم والصوف. أما الماعز، فيبلغ عددها 1,222,537 رأسًا في عسير مقابل 6,779,154 رأسًا على مستوى المملكة، وهو ما يشير إلى الدور الكبير للماعز في إنتاج الألبان واللحوم في المنطقة الجبلية التي تتسم بظروف مناخية مناسبة للرعي. وبالنسبة للأبقار، يبلغ عددها في عسير 36,400 رأس مقابل 312,060 رأسًا على مستوى المملكة، فيما يصل عدد الإبل إلى 89,278 رأسًا مقابل 2,000,242 رأسًا في المملكة، وهو ما يعكس أهمية الإبل في النقل التقليدي والأنشطة السياحية والثقافية، بالإضافة إلى إنتاج الحليب واللحوم. وتوضح هذه المؤشرات أن الإنتاج الحيواني في عسير يشكل جزءًا استراتيجيًا من النشاط الزراعي والاقتصادي للمنطقة، ويوفر فرص عمل ويعزز الأمن الغذائي المحلي. كما يشير إلى إمكانات النمو المستقبلي من خلال تحسين تقنيات التربية والإنتاج، وتنمية الصناعات المرتبطة بالثروة الحيوانية، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتنمية القطاع الزراعي غير النفطي وزيادة مساهمة الإنتاج الحيواني في الاقتصاد الإقليمي، جدول (8)، وشكل (8).

جدول (8)

الإنتاج الحيواني في منطقة عسير

أعداد الحيوانات	ضأن	ماعز	أبقار	إبل
المملكة	21804724	6779154	312060	2000242
منطقة عسير	2209046	1222537	36400	89278

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: نشرة مسح الإنتاج الزراعي لعام 2021 م

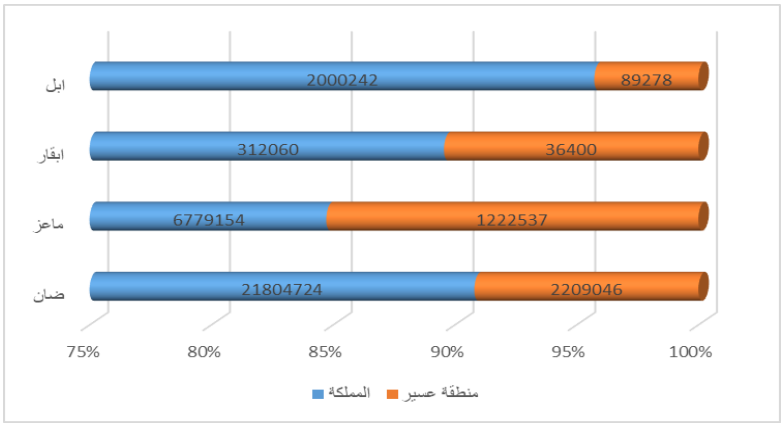

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

شكل (8) الإنتاج الحيواني في منطقة عسير

- **مؤشرات القطاع السياحي في منطقة عسير**

يُعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية الحيوية في منطقة عسير، لما تتميز به المنطقة من تضاريس جبلية، مناخ معتدل، ومواقع طبيعية وثقافية وتراثية تجذب الزوار المحليين والدوليين. وتشير البيانات الرسمية إلى أن عسير تضم عددًا من المنشآت الفندقية والسياحية، المنتجعات، والمرافق الترفيهية التي تشكل جزءًا من النشاط السياحي الوطني، رغم أن نسبتها تبقى محدودة مقارنة بالمملكة ككل.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) ، وتوضح مؤشرات القطاع السياحي توزيع الأنشطة في عسير، حيث تتركز معظم المنشآت في مدينة أبها والمناطق الجبلية المحيطة بها، مع نمو ملحوظ في مجالات الفنون، الترفيه، الإقامة قصيرة المدى، والأنشطة البيئية والسياحة المستدامة. كما يساهم القطاع السياحي في توفير فرص عمل للسكان المحليين والعمالة الوافدة، ويعزز من الدخل الإقليمي ويدعم الاقتصاد غير النفطي وفق أهداف رؤية السعودية 2030. وتشكل هذه المؤشرات أساسًا لتخطيط تطوير البنية التحتية السياحية، تعزيز جودة الخدمات، وزيادة القدرة على جذب عدد أكبر من الزوار، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في منطقة عسير.

تتمتع منطقة عسير بطلب سياحي متنوع يشمل السياحة الوافدة، المحلية، والداخلية، مع تفاوت ملحوظ في حجم الإنفاق ومدة الإقامة بين هذه الفئات. بالنسبة للسياحة الوافدة، بلغ عدد السياح القادمين للإقامة نحو 187 ألف سائح، قضوا ما مجموعه 3.063 مليون ليلة، بمعدل إقامة متوسط يبلغ 16.4 ليلة لكل سائح، وهو الأعلى بين فئات السياحة، ما يعكس التوجه نحو الإقامة الطويلة للاستمتاع بالمناظر الطبيعية والأنشطة السياحية المتنوعة. كما بلغ متوسط الإنفاق الكلي للسائح الوافد 4,404 ريالًا، بمتوسط إنفاق يومي 269 ريالًا، مما يشير إلى مساهمة السياحة الوافدة بشكل كبير في الناتج الاقتصادي المحلي.

فيما يتعلق بالسياحة المحلية، بلغ عدد السياح 7.657 مليون زائر، قضوا 67.608 مليون ليلة، بمعدل إقامة متوسط 8.8 ليلة لكل سائح، ومتوسط إنفاق على الرحلة 1,382 ريالًا، ومتوسط إنفاق يومي 157 ريالًا. يعكس ذلك أهمية السوق المحلي في دعم قطاع السياحة، خاصةً الرحلات القصيرة والمتكررة داخل المنطقة. أما السياحة الداخلية (الزوار من داخل المملكة ككل)، فقد بلغ عدد السياح 7.844 مليون زائر، مع 70.670 مليون ليلة إقامة، ومتوسط مدة إقامة 9 ليالٍ،

ومتوسط إنفاق على الرحلة 1,454 ريالًا، ومتوسط إنفاق يومي 161 ريالًا. ويظهر من هذه المؤشرات أن السياحة الداخلية تشبه المحلية من حيث النطاق والإنفاق اليومي، لكنها تسهم في زيادة الحركة الاقتصادية بشكل عام عبر طول مدة الإقامة الإجمالية وعدد الليالي.

بشكل عام، يعكس التحليل أن السياحة الوافدة تمثل نشاطًا اقتصاديًا مربحًا ذا إنفاق مرتفع ومدة إقامة طويلة، بينما تسهم السياحة المحلية والداخلية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للقطاع عبر حجم زيارات كبير ومعدل إنفاق يومي أقل. وهذا يشير إلى إمكانية صياغة سياسات سياحية متكاملة تستهدف تعزيز الإيرادات من السياحة الوافدة، وفي الوقت ذاته دعم السياحة الداخلية والمحلية لتوسيع قاعدة السوق وزيادة الفرص الاقتصادية المرتبطة بالأنشطة الفندقية والخدمات السياحية المختلفة في منطقة عسير، جدول (9).

جدول (9)

المؤشرات الرئيسة للطلب السياحي بمنطقة عسير

البيان	وحدة القياس	منطقة عسير
السياحة الو افدة		
عدد السياح (زوار المبيت)	(′0000)	187
ليالي الإقامة	(′000)	3.063
إنفاق السياح	مليون ريال	823
متوسط مدة الإقامة	ليلة	16.4
متوسط إنفاق السائح على الرحلة	ريال	4.404
متوسط إنفاق السائح في الليلة	ريال	269
السياحة المحلية		
عدد السياح (زوار المبيت)	(′0000)	7.657
ليالي الإقامة	(′000)	67.608
إنفاق السياح	مليون ريال	10.581
متوسط مدة الإقامة	ليلة	8.8
متوسط إنفاق السائح على الرحلة	ريال	1.382
متوسط إنفاق السائح في الليلة	ريال	157
السياحة الداخلية		
عدد السياح (زوار المبيت)	(′0000)	7.844
ليالي الإقامة	(′000)	70.670
إنفاق السياح	مليون ريال	11.404
متوسط مدة الإقامة	ليلة	9.0
متوسط إنفاق السائح على الرحلة	ريال	1.454
متوسط إنفاق السائح في الليلة	ريال	161

وحدة (′000) تعني "ثلاثة أصفار"، أي الرقم مضروب في 1,000.

وحدة القياس (′0000) تعني "أربعة أصفار"، أي أن الرقم المذكور مضروب في 10,000.

المصدر: وزارة السياحة: وكالة البيانات ودعم القرار- مؤشرات الطلب السياحي بالمملكة – أبريل 2024 م

- **مؤشرات القطاع الترفيهي في منطقة عسير**

يُعد القطاع الترفيهي من القطاعات الاقتصادية الناشئة والمهمة في منطقة عسير، حيث يلعب دورًا بارزًا في تعزيز السياحة، دعم الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل متنوعة. وتشير البيانات الرسمية إلى أن المنطقة تضم عددًا من المنشآت الترفيهية والفنية والثقافية، بما في ذلك مرافق الفنون والترفيه، الأنشطة الرياضية، والفعاليات الثقافية التي تجذب الزوار المحليين والدوليين.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) وتوضح مؤشرات القطاع الترفيهي في عسير أن النشاط يتركز بشكل خاص في مدينة أبها والمناطق السياحية المحيطة بها، مع نمو ملحوظ في الأنشطة الترفيهية الحديثة مثل الفعاليات الثقافية، المهرجانات، والمعارض الفنية. كما يسهم القطاع الترفيهي في زيادة النشاط الاقتصادي للمنطقة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنمية مهارات القوى العاملة المحلية. وتعكس هذه المؤشرات الإمكانات الكبيرة لتطوير القطاع الترفيهي من خلال توسيع المنشآت، تنويع الأنشطة، واستقطاب الاستثمارات المحلية والدولية، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز السياحة والترفيه كأحد روافد الاقتصاد غير النفطي وتنمية المجتمعات الإقليمية في مناطق مثل عسير.

تمتلك منطقة عسير حضورًا محدودًا نسبيًا في القطاع الترفيهي مقارنة بالمملكة، حيث بلغ عدد الفعاليات الترفيهية 23 فعالية، أي ما يعادل 4.7% من إجمالي فعاليات المملكة، فيما بلغ عدد العروض الترفيهية 6 عروض فقط (1.4% من المملكة)، بينما سجلت العروض الحية في المطاعم والمقاهي 20 عرضًا (3.6% من المملكة). يوضح هذا التوزيع أن القطاع الترفيهي في عسير لا يزال في مرحلة النمو والتوسع، مع تركيز نسبي على الفعاليات العامة والعروض الحية في المطاعم والمقاهي، بينما تبقى العروض الترفيهية الأكثر تنظيمًا والمتقدمة أقل انتشارًا. كما يعكس ذلك إمكانيات كبيرة لتوسيع القطاع الترفيهي من خلال زيادة عدد الفعاليات والعروض المتنوعة، بما يسهم في تعزيز تجربة السياحة في المنطقة وزيادة الطلب الاقتصادي المرتبط بالخدمات الترفيهية. بناءً على هذه المؤشرات، يمكن القول إن تطوير القطاع الترفيهي في عسير يشكل فرصة مهمة لدعم السياحة البيئية والثقافية، وخلق فرص استثمارية جديدة، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 في تعزيز قطاع الترفيه وتنويع الاقتصاد المحلي، جدول (10) وشكل (9).

جدول (10)

مؤشرات القطاع الترفيهي في منطقة عسير

المؤشر	الفعاليات الترفيهية	العروض الترفيهية	العروض الحية في المطاعم والمقاهي
عسير	23	6	20
المملكة	489	443	552
نسبة منطقة عسير من المملكة	%4.7	%1.4	%3.6

المصدر: وزارة السياحة: المؤشرات السياحية – النصف الأول لعام 2023 م

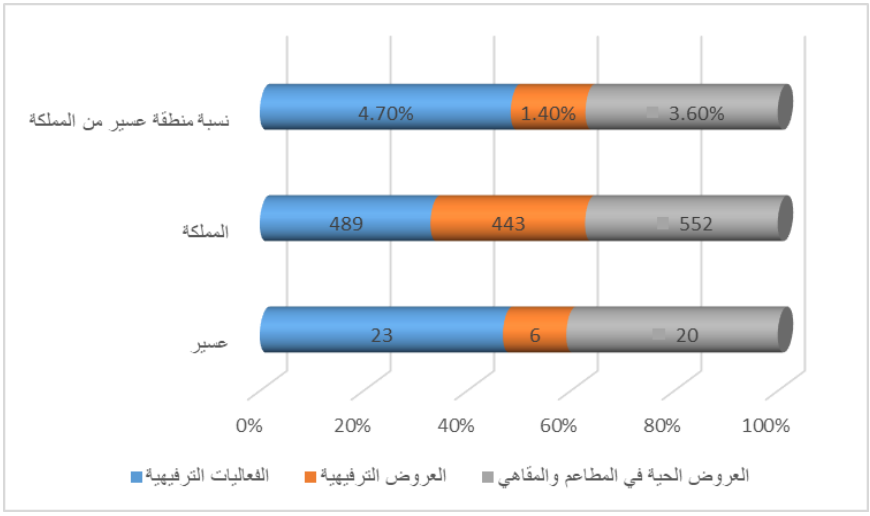

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

شكل(9) مؤشرات القطاع الترفيهي في منطقة عسير

يسهم القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية بشكل متزايد في توسيع فرص العمل مقارنة بالعديد من القطاعات الاقتصادية التقليدية، وذلك نتيجة الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية والفوقية والخدمات السياحية التي تشمل الفنادق، مرافق الإقامة، النقل، والأنشطة الترفيهية والثقافية، ضمن تنفيذ مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتعزيز دور السياحة في التنويع الاقتصادي. وتشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن عدد العاملين في الأنشطة السياحية في المملكة قد ارتفع إلى نحو 983,300 موظف في الربع الأول من 2025م، وهو ما يمثل حوالي 5.4% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد السعودي، كما أن القطاع يعكس قدرة واضحة على خلق وظائف جديدة سنويًا (General Authority for Statistics, 2025). مقارنةً بذلك، تستوعب قطاعات مثل البناء والتجارة والتصنيع أعدادًا أكبر من العمالة إجمالاً، لكن النمو في توظيف القطاع السياحي يُظهر قوة هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة في مجالات متنوعة مثل الضيافة، والخدمات الفندقية، والفنون والترفيه، مقارنة ببعض الأنشطة التقليدية التي لا تشهد توسعًا وظيفيًا مماثلًا.

وعلى المستوى الإقليمي، تعد منطقة عسير من أبرز الجهات السياحية نمواً في المملكة، حيث بلغ عدد فرص العمل المولّدة في القطاع السياحي نحو 47,700 وظيفة في عام 2025م، مع زيادة 2.5% عن عام 2024 م، وهو مؤشر على نمو الطلب على العمالة في الخدمات السياحية والضيافة نتيجة التوسع في الاستثمارات وتطوير المواقع السياحية. وتدعم الاستثمارات المتواصلة في مشاريع كبرى مثل تطوير منتجعات جبل السودة والمرافق السياحية المرتبطة بالطبيعة والتراث المحلي جهود توسيع البنية الفوقية للقطاع، مما يعزز توظيف القوى العاملة المحلية ويحد من النزوح إلى القطاعات التقليدية ويدعم التنمية الاقتصادية الإقليمية.

ويعكس هذا التوسع في البنى التحتية والخدمات والاستثمار في منطقة عسير قدرة السياحة على خلق فرص عمل محلية متنوعة في مجالات الإدارة الفندقية، النقل، الأنشطة الترفيهية، وخدمات الزوار، مقارنة بمعدلات توظيف أقل في بعض القطاعات الأخرى ضمن الاقتصاد الإقليمي، مما يؤكد أهمية السياحة كقطاع محوري يدعم تنمية القوى العاملة والنمو الاقتصادي المستدام في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع غير النفطي.

- **مؤشرات القطاع التعليمي في منطقة عسير**

يُعد القطاع التعليمي من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة عسير، حيث يسهم في تنمية الموارد البشرية، رفع مستويات التعليم، وتزويد سوق العمل بالكفاءات الوطنية. وتشير البيانات الرسمية إلى أن المنطقة تضم عددًا كبيرًا من المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية التي تغطي مختلف المراحل الدراسية من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) ، وتوضح المؤشرات التعليمية في عسير التوزيع الجغرافي للمنشآت التعليمية، حيث تتركز معظم المدارس والجامعات في أبها والمناطق الحضرية الكبرى، مع جهود واضحة لتوسيع الخدمات التعليمية في المناطق الريفية والجبلية.

وتشمل مؤشرات القطاع التعليمي عدد الطلاب والطالبات، عدد المعلمين والمعلمات، ونسبة الالتحاق بالتعليم العام والجامعي، بما يعكس التزام المنطقة بتوفير فرص تعليمية متكافئة وتعزيز جودة التعليم. كما يسهم القطاع التعليمي في دعم التنمية البشرية، تطوير المهارات الوطنية، وزيادة القدرة التنافسية لسوق العمل المحلي، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز التعليم وتطوير رأس المال البشري في المملكة.

تمثل منطقة عسير نسبة من القطاع التعليمي بالمملكة على مختلف المستويات، رغم تفاوت التمثيل بحسب المؤشرات. ففي التعليم العام، يبلغ عدد الطلاب والطالبات في المنطقة 465,320 طالبًا، أي ما يعادل 7.76% من إجمالي الطلاب على مستوى المملكة، في حين يصل عدد المدارس إلى 2,880 مدرسة (10.77% من المملكة)، ما يعكس توزيعًا جيدًا للبنية التعليمية مقارنة بعدد السكان. ويبلغ عدد المعلمين والمعلمات 44,610 (9.5% من المملكة)، ما يعكس نسبة معقولة من القوى التعليمية لدعم الطلاب وتوفير جودة التعليم. على مستوى التعليم الجامعي، يُلاحظ أن عدد الطلاب المستجدين 19,139 (6.4%)، وعدد الطلاب المقيدين 79,185 (6.49%)، وعدد الخريجين 14,892 (6.37%)، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في التعليم العالي أقل قليلاً مقارنة بالتعليم العام، الأمر الذي قد يعكس الحاجة إلى تطوير برامج الجامعات وتعزيز الوعي بالفرص التعليمية.

أما التدريب المهني، فيبلغ عدد المتدربين بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 17,480 متدربًا (7.69%)، في حين يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب 394 (4.18%)، ما يشير إلى تحدٍ محتمل في توفير المدربين المؤهلين مقارنة بحجم المتدربين. وفيما يتعلق بالجامعات، تضم عسير جامعتين حكوميتين (6.67% من الجامعات الحكومية بالمملكة)، بالإضافة إلى وجود كليات حكومية وعسكرية، بينما لا توجد جامعات أهلية أو كليات أهلية مسجلة في البيانات، ما يعكس فرصًا لتوسيع التعليم الجامعي الأهلي وزيادة التخصصات الأكاديمية لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

بشكل عام، تشير المؤشرات إلى أن القطاع التعليمي في عسير قوي نسبيًا في التعليم العام، لكنه يحتاج إلى تعزيز التعليم العالي والمهني، وتوسيع البرامج والتخصصات، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030 في تطوير رأس المال البشري وتحفيز الابتكار والتوظيف المحلي، جدول (11).

جدول (11)

مؤشرات القطاع التعليمي في منطقة عسير

المؤشرات	المملكة	منطقة عسير	
	العدد	العدد	النسبة من المملكة
عدد الطلاب والطالبات	5999899	465320	%7.76
عدد المدارس	26753	2880	%10.77

المؤشرات	المملكة	منطقة عسير	
	العدد	العدد	النسبة من المملكة
عدد المعلمين والمعلمات	469737	44610	%9.50
عدد الطلاب المستجدين- التعليم الجامعي	298949	19139	%6.40
عدد الطلاب المقيدين – التعليم الجامعي	1220686	79185	%6.49
عدد الطلاب الخريجين – التعليم الجامعي	233666	14892	%6.37
عدد المتدربين بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	227373	17480	%7.69
عدد أعضاء هيئة التدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	9435	394	%4.18
عدد الجامعات الحكومية	30	2	%6.67
عدد الجامعات الأهلية	12	-	-
عدد الكليات الحكومية والأهلية	13	-	-
عدد الكليات العسكرية	7	-	-

المصدر: البنك المركزي السعودي- تقارير إحصائية- مؤشرات التعليم العام والتعليم الجامعي لعام 2023 م.

يسهم تطور القطاع التعليمي في منطقة عسير بشكل مباشر في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية من خلال إعداد كوادر مؤهلة علميًا ومهنيًا لدعم سوق العمل المحلي والإقليمي. فوفقًا لبيانات البنك المركزي السعودي لعام 2023، بلغ عدد الطلاب والطالبات في المنطقة 465,320 طالبًا وطالبة، أي ما يمثل 7.76% من إجمالي الطلاب في المملكة، وبلغ عدد المعلمين والمعلمات 44,610 معلمين ومعلمات (9.50%)، بينما بلغ عدد المتدربين في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 17,480 متدربًا (7.69%)، وعدد خريجي التعليم الجامعي 14,892 خريجًا.(Saudi Central Bank, 2023) (6.37%) ، وتشير بيانات سوق العمل إلى أن نحو 36.5% من السكان في سن العمل بمنطقة عسير يشاركون فعليًا في سوق العمل، وهو ما يدل على أن جزءًا كبيرًا من هذه الفئة مستفيد من التعليم الأكاديمي والتدريب المهني، ويشكل قوة عاملة مؤهلة علميًا ومهنيًا لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التعليم، الصحة، السياحة، والخدمات اللوجستية. ويعكس هذا التأهيل مساهمة التعليم في رفع إنتاجية الفئة العاملة، توسيع المشاركة في سوق العمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تطوير رأس المال البشري وتنويع مصادر الدخل الوطني (General Authority for Statistics, 2024).

- **مؤشرات القطاع الصحي في منطقة عسير**

يُعد القطاع الصحي من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة عسير، حيث يسهم في توفير الخدمات الطبية، تعزيز جودة الحياة، ودعم التنمية البشرية. وتشير البيانات الرسمية إلى أن المنطقة تضم عددًا من المستشفيات، المراكز الصحية، والعيادات المتخصصة التي تقدم خدماتها للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى المنشآت الصحية العامة والخاصة المنتشرة في المدن والمناطق الريفية (General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025)، وتوضح مؤشرات القطاع الصحي في عسير عدد الأسرّة، الأطباء، التمريض، ومقدمي الرعاية الصحية المتخصصين، بالإضافة إلى نسبة تغطية الخدمات الصحية لكل 1,000 نسمة. كما تشير المؤشرات إلى وجود جهود مستمرة لتوسيع البنية التحتية الصحية، تحسين جودة الخدمات، وتقديم الرعاية الوقائية والعلاجية في مختلف التخصصات. ويعكس القطاع الصحي في المنطقة أهمية دعم الاقتصاد الإقليمي من خلال توفير فرص العمل في الرعاية الصحية، تدريب الكوادر المحلية،

وتعزيز الاستثمارات في المنشآت الطبية. كما يتماشى تطوير القطاع الصحي مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز جودة الحياة، الصحة العامة، والتنمية المستدامة في جميع مناطق المملكة بما فيها عسير.

تمثل منطقة عسير جزءًا مهمًا من البنية الصحية الوطنية، حيث يبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 274 مركزًا (12.92% من مراكز المملكة)، ما يعكس تغطية جيدة للرعاية الصحية الأساسية في المنطقة. أما المستوصفات الخاصة، فتبلغ 264 مستوصفًا (7.82%)، ما يشير إلى وجود توزيع متوازن بين القطاع العام والخاص لتلبية احتياجات السكان. أما المستشفيات، فيبلغ عددها 41 مستشفىً (8.32%)، بينما يصل عدد الأسرة إلى 5,157 سريرًا (6.57%)، ما يعكس قدرة استيعابية متوسطة للتعامل مع الحالات المرضية. ويبلغ عدد الأطباء 8,506 (6.58%) وعدد الممرضين 6,243 (3.11%)، فيما يبلغ عدد الفئات الطبية المساعدة 8,436 (6.10%)، ما يشير إلى فجوة نسبية في القوى التمريضية مقارنة بالكوادر الطبية الأخرى.

بشكل عام، تؤكد هذه المؤشرات أن القطاع الصحي في عسير قوي على مستوى الرعاية الأولية والمستشفيات العامة، لكنه يحتاج إلى تعزيز الموارد البشرية، خصوصًا الممرضين والفئات المساعدة، لتحسين جودة الخدمات الصحية ومواكبة النمو السكاني. كما تشير البيانات إلى أن تطوير القطاع الصحي يساهم بشكل مباشر في تعزيز رفاهية السكان ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030، جدول (12) وشكل (10).

جدول (12)

مؤشرات القطاع الصحي في منطقة عسير

المؤشرات	المملكة	منطقة عسير	نسبة منطقة عسير من المملكة
عدد مراكز الرعاية الصحية	2120	274	%12.92
عدد المستوصفات الخاصة	3376	264	%7.82
عدد المستشفيات	493	41	%8.32
عدد الأسرة	78440	5157	%6.57
عدد الأطباء	129229	8506	%6.58
عدد الممرضين	200558	6243	%3.11
عدد الفئات الطبية المساعدة	138362	8436	%6.10

المصدر: وزارة الصحة: الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2022 م

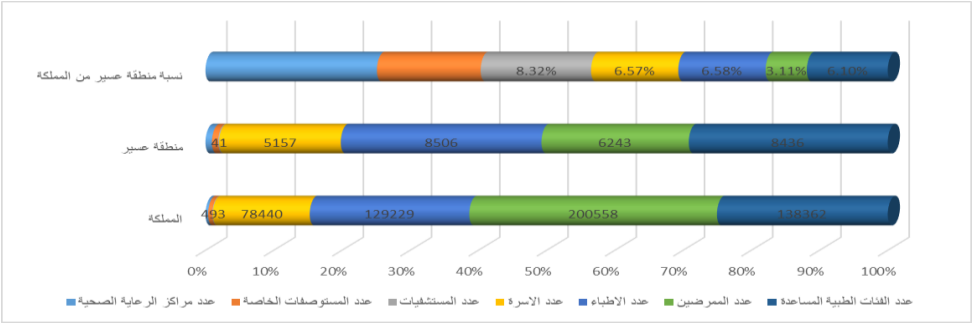

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12).

شكل (10) مؤشرات القطاع الصحي في منطقة عسير

- **مؤشرات قطاع النقل الجوي في منطقة عسير**

يُعتبر قطاع النقل الجوي من القطاعات الحيوية لدعم التنمية الاقتصادية والسياحية في منطقة عسير، حيث يسهم في ربط المنطقة داخليًا وخارجيًا، وتسهيل حركة الركاب والبضائع، وتعزيز الاستثمار المحلي والدولي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن عسير تضم مطار أبها الدولي كمحور رئيسي للنقل الجوي، إلى جانب مطارات ومرافق خدمية صغيرة تدعم الرحلات الداخلية والخدمات اللوجستية (General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025)، وتوضح مؤشرات النقل الجوي في عسير عدد الرحلات الجوية، حركة الركاب، حجم البضائع المنقولة، ونسبة إشغال الرحلات، حيث يسهم المطار الدولي في استقطاب السياح، تسهيل التنقل بين المدن الإقليمية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة والتجارة. كما يعكس القطاع الجوي الإمكانات الكبيرة لتطوير البنية التحتية، زيادة الرحلات، وتحسين الخدمات اللوجستية بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وربط المناطق الاقتصادية والسياحية بفاعلية أكبر، مما يعزز التنمية المستدامة في منطقة عسير.

يوجد نمو ملحوظ في قطاع النقل الجوي بمنطقة عسير خلال الفترة 2022–2023. فقد ارتفع عدد الرحلات من 27,932 رحلة في 2022 إلى 29,811 رحلة في 2023، بينما زاد عدد الركاب من 3,538,399 إلى 3,939,944 راكبًا، ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا في الحركة الجوية والطلب على السفر الجوي في المنطقة. ورغم هذا النمو، لا تزال نسب عسير من إجمالي المملكة منخفضة نسبيًا، حيث تمثل الرحلات الجوية نحو 3.7% من إجمالي الرحلات في المملكة عام 2023، بينما يشكل عدد الركاب حوالي 3.5% من إجمالي الركاب على مستوى المملكة. ويشير ذلك إلى وجود فرصة كبيرة لتطوير البنية التحتية الجوية وزيادة الربط بين عسير والمدن الرئيسية داخل وخارج المملكة لتعزيز دور النقل الجوي في دعم التنمية الاقتصادية والسياحية، جدول (13) وشكل (11).

استنادًا إلى هذه المؤشرات، يظهر أن قطاع النقل الجوي في عسير يمثل عاملًا مهمًا لدعم التنمية الاقتصادية والسياحية، ويستفيد بشكل مباشر من الاستثمار في المطارات والخدمات اللوجستية الجوية، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز التنقل وتحسين البنية التحتية للنقل. ويعكس تطوير مطار أبها الدولي أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية للنقل الجوي في منطقة عسير، حيث تم إطلاق المخطط العام لتوسعة المطار ليصبح بطاقة استيعابية تصل إلى أكثر من 13 مليون مسافر سنويًا بدلًا من نحو 1.5 مليون حاليًا، مع زيادة عدد الرحلات إلى أكثر من 90,000 رحلة سنويًا، وتوسعة المبنى الرئيسي ليبلغ 65,000 مترًا مربعًا مع تجهيزات متقدمة للركاب (الاقتصادية، 2024؛ هيئة تطوير منطقة عسير، 2025). وسيسهم هذا التطوير في تعزيز الاتصال الجوي للمنطقة مع المراكز الرئيسة داخل المملكة وخارجها، ما يدعم جذب أعداد أكبر من السياح ويدفع النمو الاقتصادي المحلي عبر زيادة الطلب على الخدمات الفندقية واللوجستية والترفيهية. علاوة على ذلك، يمثل المطار الجديد محورًا مهمًا في استراتيجية التنمية الإقليمية والقطاعية المرتبطة برؤية السعودية 2030، إذ يعزز دور عسير كوجهة سياحية عالمية ويُسهم في تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات غير النفطية (الاقتصادية، 2024؛ هيئة تطوير منطقة عسير، 2025).

جدول (13)

مؤشرات قطاع النقل الجوي في منطقة عسير

السنة	عدد الرحلات		عدد الركاب	
	المملكة	عسير	المملكة	عسير
2022	701294	27932	88490222	3538399
2023	815172	29811	111704507	3939944

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: إحصاءات النقل الجوي لعام 2023م

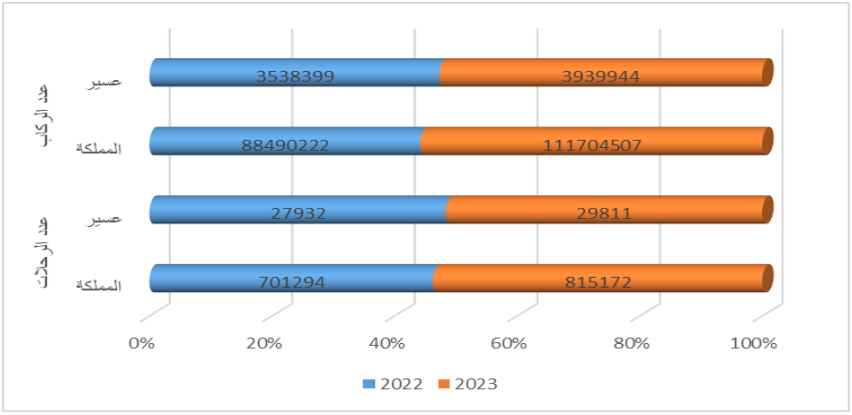

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (13).

شكل (11) مؤشرات قطاع النقل الجوي في منطقة عسير.

يسهم قطاع النقل الجوي في منطقة عسير بشكل متنامٍ في تعزيز النشاط الاقتصادي والتنمية الإقليمية من خلال تسهيل حركة الركاب والبضائع وربط المنطقة بمختلف مناطق المملكة والدول المجاورة. وفقًا لإحصاءات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2023، بلغ عدد الرحلات الجوية في عسير 29,811 رحلة، لنقل 3,939,944 راكبًا، مقارنةً بعدد الرحلات في المملكة البالغ 815,172 رحلة وعدد الركاب 111,704,507 راكبًا، وهو ما يعكس أن عسير تستحوذ على نحو 3.65% من عدد الرحلات الجوية وعدد الركاب على مستوى المملكة.(General Authority for Statistics, 2023) ، وعند احتساب متوسط نصيب 1000 نسمة من السكان من الرحلات الجوية سنويًا، يبلغ نصيب سكان عسير نحو 11 رحلة لكل 1000 نسمة، مقارنةً بمتوسط المملكة البالغ حوالي 2.7 رحلة لكل 1000 نسمة، ما يعكس الأهمية النسبية للنقل الجوي في المنطقة، خاصة عند مقارنتها بخدمات النقل البري التي لا توفر نفس مستوى الربط السريع بين المناطق، ولا تسهم بنفس القدر في جذب النشاط الاقتصادي والسياحي. ويعكس هذا الاستخدام المكثف للنقل الجوي دور القطاع في دعم السياحة الداخلية والخارجية، الاستثمار، والحركة التجارية، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز الربط بين المدن والمناطق، وتحسين البنية التحتية للنقل الجوي، وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (General Authority for Statistics, 2023).

- **مؤشرات القطاع العقاري في منطقة عسير**

يُعتبر القطاع العقاري من الركائز الاقتصادية المهمة في منطقة عسير، حيث يسهم في تحفيز الاستثمار، توفير السكن المناسب، ودعم الأنشطة التجارية والسياحية. وتشير البيانات الرسمية إلى أن المنطقة تشهد نموًا ملحوظًا في عدد المشاريع العقارية، العقارات السكنية والتجارية، والأراضي المطورة، مع تزايد الطلب على العقارات نتيجة لزيادة عدد السكان وتوسع النشاط الاقتصادي والسياحي (General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025)، وتوضح مؤشرات القطاع العقاري في عسير عدد الرخص العقارية الصادرة، الأراضي المباعة والمطورة، والمشاريع السكنية والتجارية، كما يعكس القطاع التوجه نحو تطوير البنية التحتية العمرانية، تلبية احتياجات الإسكان، وتعزيز الاستثمارات العقارية في المدن والمناطق الريفية. ويشكل القطاع العقاري أيضًا قاعدة لدعم المشاريع الاقتصادية الأخرى مثل السياحة والتجزئة والخدمات اللوجستية. ويسهم تطوير القطاع العقاري في عسير في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 المتعلقة بتنمية المدن، تحسين جودة الحياة، وزيادة مساهمة القطاع العقاري في الاقتصاد غير النفطي، بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة.

تُظهر بيانات القطاع العقاري في منطقة عسير تفاوتًا واضحًا في هيكل النشاط العقاري بحسب نوع الاستخدام، حيث يستحوذ العقار الزراعي على النصيب الأكبر من عدد الصفقات والعقارات المتداولة (1,505 صفقة)، مقارنة بالعقار السكني (61 صفقة) والتجاري (72 صفقة). ويعكس هذا التوزيع الطابع الريفي والزراعي السائد في أجزاء واسعة من المنطقة، إضافة إلى ارتباط النشاط العقاري بالأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي. كما يتضح أن إجمالي قيمة الصفقات الزراعية بلغ نحو 922 مليون ريال، وهو ما يفوق بكثير قيمة الصفقات السكنية (30.9 مليون ريال) والتجارية (45.3 مليون ريال)، مما يشير إلى أن العقار الزراعي يمثل المكوّن الأبرز في القيمة السوقية للعقار بعسير. وفي المقابل، يلاحظ أن العقار السكني استحوذ على أكبر إجمالي مساحة متداولة (756,707 م²) مقارنة بالعقار التجاري (47,497 م²) والزراعي (979,053 م²)، ما يعكس امتدادًا أفقيًا للعمران السكني وتزايد الطلب على الأراضي السكنية في ضوء النمو السكاني والتوسع الحضري.

تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن القطاع العقاري في منطقة عسير يتسم بازدواجية واضحة بين هيمنة العقار الزراعي من حيث عدد الصفقات والقيمة، ونمو الطلب على العقار السكني من حيث المساحة، وهو ما يعكس ديناميات تنموية مرتبطة بالتوسع العمراني، واستمرار أهمية النشاط الزراعي، إلى جانب فرص واعدة لتنمية العقار التجاري والاستثماري لدعم التحول الاقتصادي وتعزيز الوظائف الحضرية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتطوير المدن الإقليمية، جدول (14) وشكل (12).

جدول (14)

توزيع المؤشرات العقارية بمنطقة عسير حسب نوع العقار

منطقة عسير	سكني	تجاري	زراعي
عدد الصفقات	61	72	1505
عدد العقارات	61	72	1505
إجمالي السعر (بالريال)	30915460	45327761	922050770
إجمالي المساحة (بالمتر مربع)	756707	47497	979053

المصدر: وزارة العدل – البيانات المفتوحة – تقارير الصفقات العقارية خلال الربع الثالث لعام 2024 م

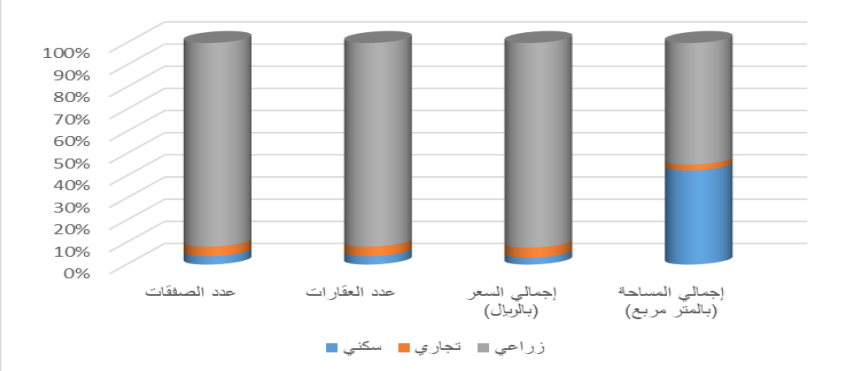

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (14).

شكل (12) توزيع المؤشرات العقارية بمنطقة عسير حسب نوع العقار

ثانيًا: تحليل ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير:

تُظهر مؤشرات القطاعات الاقتصادية في منطقة عسير أن المنطقة تشهد ديناميات تنموية متسارعة ومتنوعة، تعكس التوسع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوجهات السياسات الحكومية نحو تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية السعودية 2030. ففي القطاع التجاري، يمثل عدد السجلات التجارية القائمة 88,597 سجلًا، أي نحو 5.8% من إجمالي المملكة، ما يعكس نشاطًا ملحوظًا في التجارة التقليدية والخدماتية، بالإضافة إلى نمو محدود في التجارة الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.

أما القطاع الصناعي، فقد بلغ عدد المصانع القائمة في عسير 401 مصنعًا، بنسبة 3.5% من إجمالي المملكة، بينما بلغ حجم العمالة الفعلية 21,005 عمال بنسبة 2.7% من العمالة الوطنية في الصناعة، وهو ما يشير إلى اعتماد المنطقة على القطاعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كأساس للتنمية الاقتصادية. وفي القطاع التعديني، تتركز الأنشطة على محاجر مواد البناء والتعدين الصغير، بما يعكس إمكانات التوسع المستقبلية.

كما يظهر القطاع الزراعي إمكانات كبيرة لدعم الاقتصاد المحلي من خلال الإنتاج النباتي والحيواني، حيث تبلغ مساحة مزارع الفاكهة والخضار في عسير 65.4 هكتارًا تحت التحول، والإنتاج حوالي 616 طنًا، بينما يبلغ عدد الأغنام والماعز 2,209,046 و1,222,537 رأسًا على التوالي، ما يعكس قدرة المنطقة على تحقيق الأمن الغذائي المحلي ودعم الاقتصاد الريفي.

وتسهم القطاعات السياحية والترفيهية بشكل ملحوظ في ديناميات التنمية الاقتصادية، من خلال استقطاب السياح المحليين والدوليين، وتوفير فرص عمل جديدة، فيما يعكس القطاع التعليمي والصحي نموًا في الخدمات العامة وتحسين رأس المال البشري، وهو ما يدعم التنمية البشرية ويعزز كفاءة سوق العمل المحلي. كما يسهم قطاع النقل الجوي والعقاري في ربط عسير داخليًا وخارجيًا، وتوسيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات.

وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى أن ديناميات التنمية الاقتصادية في عسير تعتمد على تنويع القطاعات الاقتصادية، تحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات، مع التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية. كما تعكس الحاجة إلى معالجة بعض التحديات مثل محدودية بعض الموارد، التوزيع الجغرافي غير المتوازن للأنشطة الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة في بعض الفئات، لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة على مستوى المنطقة.

1-2 العلاقة بين النمو السكاني والطلب على الخدمات.

يشكل النمو السكاني أحد العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم الطلب على الخدمات العامة والخاصة في منطقة عسير. فمع وصول إجمالي السكان في المنطقة إلى نحو 2,024,285 نسمة، يمثل المواطنون السعوديون حوالي 71.3% من إجمالي السكان، بينما يشكل المقيمون من غير السعوديين نحو 28.7%، مما يعكس تركيبة سكانية متنوعة تؤثر على طبيعة وكمية الخدمات المطلوبة.(General Authority for Statistics, 2025) ، ويؤدي هذا النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والنقل، بالإضافة إلى الخدمات الاقتصادية مثل التجارة والقطاع المالي والتوظيف.

فعلى سبيل المثال، زيادة أعداد الأطفال والشباب تتطلب توسعة المدارس والجامعات، وزيادة الطلب على القوى العاملة تعزز الحاجة إلى التدريب المهني وفرص التوظيف، في حين أن ارتفاع أعداد السكان في المدن يزيد الحاجة إلى تحسين النقل العام والبنية التحتية. كما أن توزيع السكان الجغرافي في عسير، بين المناطق الحضرية والريفية، يلعب دورًا مهمًا في تحديد نوعية الخدمات المطلوبة، حيث تتطلب المناطق الجبلية والريفية حلولًا مبتكرة لتقديم خدمات التعليم والصحة والنقل، مقارنة بالمناطق الحضرية التي تركز على التوسع الحضري والخدمات الرقمية. وبذلك، فإن النمو السكاني يشكل

عاملًا حاسمًا في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يساعد صناع القرار على تخصيص الموارد بكفاءة وضمان استدامة الخدمات بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز جودة الحياة وتطوير البنية التحتية في جميع مناطق المملكة.

2-2 تأثير تنويع القطاعات الاقتصادية على التنمية الإقليمية

يشكّل تنويع القطاعات الاقتصادية عاملاً محوريًا في تعزيز التنمية الإقليمية المستدامة في منطقة عسير، حيث يقلل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد ويزيد من قدرة المنطقة على مواجهة التقلبات الاقتصادية. وتشير البيانات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء وDataSaudi إلى أن عسير تتمتع بتوزع نسبي للأنشطة الاقتصادية بين الزراعة، والصناعة، والتعدين، والتجارة، والسياحة، والتعليم، والصحة، والنقل، والعقار، مما يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر توازنًا واستقرارًا، ويحفّز النمو الإقليمي.(General Authority for Statistics, 2025; DataSaudi, 2025) . فقد بلغ متوسط النمو السكاني في عسير خلال الفترة 2020–2025 حوالي 2.4% سنويًا، في حين سجل النمو الاقتصادي للأنشطة غير النفطية، ولا سيما في القطاعات الخدمية مثل السياحة والنقل والتعليم، معدلات أعلى تتراوح بين 4.1% و5.6% سنويًا. ويُظهر هذا التفوق النسبي للنمو الاقتصادي أن تنويع الأنشطة الاقتصادية لا يواكب فقط زيادة السكان، بل يتجاوزها ليحقق توسعًا اقتصاديًا أكبر، ويعزز القدرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة، ويدعم السياسات الرامية إلى توظيف الموارد البشرية الوطنية، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ويؤدي هذا التنوع إلى زيادة فرص العمل في مجالات متعددة، ما يقلل من البطالة ويعزز مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد، كما يدعم المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات، مثل انخفاض أسعار النفط أو التغيرات المناخية المؤثرة على القطاع الزراعي. إضافةً إلى ذلك، يسهم التطور في البنية التحتية والخدمات، ولا سيما في قطاعات النقل الجوي والسياحة، في جذب الاستثمارات الحكومية والخاصة، وتحسين جودة الحياة للسكان، وتوزيع التنمية بشكل متوازن بين المدن والمناطق الريفية، مع تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتعزيز التنمية الإقليمية وتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

3-2 تأثير السياسات الإقليمية والرؤية الوطنية (رؤية السعودية 2030) على التنمية الاقتصادية في منطقة عسير

تلعب السياسات الإقليمية والتخطيط الاستراتيجي الوطني دورًا جوهريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة عسير، من خلال توجيه الاستثمارات، تطوير البنية التحتية، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ركزت السياسات الإقليمية على تحسين بيئة الأعمال، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الخدمات العامة، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي محلي متوازن وتوزيع الفرص بشكل أكثر عدالة بين المدن والمناطق الريفية (General Authority for Statistics, 2025). وتُعد رؤية السعودية 2030 إطارًا رئيسيًا لتحقيق تنمية مستدامة ومتنوعة في عسير، من خلال تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ويظهر ذلك بوضوح في دعم الاستثمار في قطاعات مثل السياحة، الزراعة المستدامة، الصناعة التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية، التعليم، والصحة، ما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، رفع الإنتاجية، وتعزيز القدرات الاقتصادية المحلية.

كما تركز الرؤية على تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية عبر مشاريع ذكية ومستدامة تتوافق مع الموارد الطبيعية للمنطقة، مثل السياحة البيئية والطاقة المتجددة. وعند دراسة التباين التنموي بين الأقاليم الجغرافية في عسير، يتضح أن المناطق الحضرية تحقق معدلات نمو اقتصادي وبشري أعلى مقارنة بالمناطق الريفية، ما يعكس اختلاف مستوى الوصول إلى

الخدمات، البنية التحتية، وفرص الاستثمار. ويعزز هذا الفهم قدرة صناع القرار على توجيه الموارد بكفاءة، وتقليل الفجوات التنموية، بما يحقق تنمية إقليمية متكاملة، ويضمن تحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين واستقطاب الاستثمارات بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ثالثًا: التحديات والفرص الاقتصادية في منطقة عسير

تواجه منطقة عسير عددًا من التحديات الاقتصادية التي تؤثر على ديناميات التنمية في الإقليم. من أبرز هذه التحديات التوزيع الجغرافي غير المتوازن للأنشطة الاقتصادية، حيث تتركز معظم الاستثمارات والقطاعات الإنتاجية في مدينة أبها والمناطق الحضرية، ما يؤدي إلى تفاوت التنمية بين المدن والمناطق الريفية. كما تمثل محدودية بعض الموارد الطبيعية والتقنية، مثل الأراضي الزراعية القابلة للزراعة والقدرة الصناعية المتقدمة، تحديًا أمام زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، يشكل ارتفاع نسب البطالة بين بعض الفئات، وافتقار بعض القطاعات الناشئة إلى الخبرات والكفاءات عائقًا أمام تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.(General Authority for Statistics, 2025) .

على الجانب الآخر، تمتلك عسير فرصًا اقتصادية واعدة تدعم النمو والتنمية الإقليمية. فمن حيث القطاع السياحي والترفيهي، تتميز المنطقة بمواقع جبلية وطبيعية وثقافية جذابة يمكن تطويرها لاستقطاب السياحة المحلية والدولية، بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الإقليمي. كما يتيح تنويع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، الصناعة الصغيرة، التعدين، النقل والخدمات اللوجستية، خلق اقتصاد أكثر استقرارًا ومتانة أمام التقلبات الاقتصادية. وتوفر السياسات الإقليمية ورؤية السعودية 2030 فرصًا لتعزيز الاستثمارات، دعم الابتكار والتقنية، وتطوير البنية التحتية بما يحقق استدامة اقتصادية واجتماعية للمنطقة. وبالتالي، يمثل تحديد التحديات واستثمار الفرص الاقتصادية عاملًا أساسيًا لوضع استراتيجيات فعالة لتعزيز التنمية المستدامة في عسير، وتحقيق توزيع متوازن للنمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة للسكان المحليين.

1-3 التحديات الاقتصادية في منطقة عسير

تواجه منطقة عسير عدة تحديات اقتصادية تؤثر على مسار التنمية الإقليمية، من أبرزها محدودية بعض الموارد الطبيعية والتقنية، مثل الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والقدرة الصناعية المتقدمة، ما يحد من إمكانات الإنتاج والتوسع الاقتصادي. كما يشكل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للأنشطة الاقتصادية عائقًا أمام تنمية المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث تتركز معظم الاستثمارات في مدينة أبها والمراكز الحضرية الكبرى. ويُضاف إلى ذلك ارتفاع نسب البطالة بين بعض الفئات السكانية، خصوصًا الشباب والنساء، مما يؤثر على فعالية القوى العاملة المحلية. كما يعاني الاقتصاد الإقليمي من ضعف بعض القطاعات الناشئة، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والابتكار التقني، مما يحد من تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته على المستوى الوطني.

2-3 الفرص الاقتصادية في منطقة عسير

تتمتع منطقة عسير بعدد من الفرص الاقتصادية الواعدة التي يمكن استثمارها لتعزيز التنمية الإقليمية المستدامة. من أبرز هذه الفرص تنمية السياحة البيئية والثقافية، حيث تتميز المنطقة بتضاريس جبلية، مناخ معتدل، ومواقع تراثية وطبيعية تجذب الزوار المحليين والدوليين، ما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل الإقليمي. كما توفر الاستثمارات في القطاع الصناعي والزراعي إمكانية تطوير الإنتاج المحلي، تعزيز الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل. ويعد تطوير النقل والخدمات اللوجستية أحد العوامل الأساسية لتحسين حركة البضائع والأفراد، وربط عسير بالمراكز الاقتصادية الأخرى، ما يدعم الاستثمارات والتجارة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل دعم الابتكار والتقنية فرصة لتعزيز تنافسية المنطقة، تطوير

الصناعات الحديثة، وخلق وظائف في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والخدمات الرقمية، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتنمية الاقتصاد غير النفطي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

تشكل المعطيات الجغرافية لمنطقة عسير إطارًا مهمًا لتحديد واستثمار الفرص الاقتصادية المستقبلية، نظرًا لتنوع التضاريس والمناخ والموارد الطبيعية، مما يتيح إمكانية تطوير قطاعات متعددة وفق الجدوى الاقتصادية ورؤية المملكة 2030. فالمنطقة تتميز بسلاسل جبلية غنية بالغابات والوديان، ما يدعم الزراعة المستدامة، إنتاج العسل، والفواكه والخضروات، خصوصًا في الأقاليم ذات التربة الخصبة والمناخ الملائم. كما توفر الموارد المعدنية والمحاجر في بعض المناطق إمكانيات للتنمية الصناعية والتحويلية، في حين أن التوزع الجغرافي للموانئ البرية وشبكات النقل الجوي والبري يسهل تطوير الخدمات اللوجستية والتجارة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الثروة السياحية الطبيعية والثقافية في عسير – مثل الجبال، المتنزهات، التراث الثقافي والفنون الشعبية – فرصًا واعدة لاستثمار السياحة البيئية والثقافية والفندقية، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الناتج المحلي. ويبرز التنوع الجغرافي والمناخي كعامل رئيس لتحديد مواقع الاستثمارات المثلى، بما يضمن استدامة الموارد وتعظيم العائد الاقتصادي لكل مشروع. ويتيح هذا التوزع الجغرافي أيضًا تطوير مراكز اقتصادية متكاملة في المدن الرئيسية والمناطق الريفية، مع تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 لتنوع الاقتصاد، زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، وتحقيق تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.

الخاتمة:

تتناول هذه الدراسة ديناميات التنمية الاقتصادية في منطقة عسير بوصفها إحدى المناطق الواعدة في منظومة التحول الوطني بالمملكة العربية السعودية. وقد أتاح التحليل القائم على المؤشرات الاقتصادية والقطاعية الكشف عن طبيعة البنية الاقتصادية الإقليمية، ومستوى تكامل القطاعات الإنتاجية والخدمية، ودورها في دعم النمو والتنويع الاقتصادي. كما أبرزت الدراسة الأهمية المتزايدة للقطاعات السياحية، والخدمية، والنقل، والتعليم، والصحة في تشكيل المسار التنموي للمنطقة. وأسهم الربط بين واقع المؤشرات ومستهدفات رؤية السعودية 2030 في بلورة فهم علمي لاتجاهات التنمية وفرصها وتحدياتها.

أولًا: النتائج

في ضوء تحليل المؤشرات السكانية والاقتصادية والقطاعية المختلفة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، من أبرزها:

- تنوّع القاعدة الاقتصادية لمنطقة عسير، حيث أظهرت المؤشرات حضورًا واضحًا لعدة قطاعات رئيسة شملت: السياحة، الزراعة، الصناعة، التعدين، التجارة، التعليم، الصحة، النقل الجوي، والعقار، ما يعكس ديناميات اقتصادية متعددة الأبعاد تدعم التحول التنموي في المنطقة.
- أهمية العامل السكاني وسوق العمل في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تمثل التركيبة السكانية وقوة العمل عنصرًا حاسمًا في توجيه الطلب على الخدمات، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، مع استمرار التحديات المرتبطة بالبطالة، ولا سيما بين السعوديين والإناث.
- بروز القطاع السياحي والترفيهي كرافد اقتصادي واعد، مدعوم بارتفاع الطلب السياحي وتنامي الإنفاق وعدد ليالي الإقامة، إضافة إلى توسع الفعاليات الترفيهية، بما يعزز مكانة عسير كوجهة سياحية وطنية ذات بعد دولي.

- تعاظم دور البنية التحتية، خاصة النقل الجوي، حيث يعكس نمو الرحلات والركاب، إلى جانب مشروع تطوير مطار أبها الدولي، تحولًا نوعيًا في ربط المنطقة بالمراكز الاقتصادية والسياحية، ودعمًا مباشرًا لديناميات التنمية الإقليمية.
- استمرار أهمية القطاعات التقليدية (الزراعة والتعدين والعقار) إلى جانب القطاعات الحديثة، بما يعكس ازدواجية هيكل الاقتصاد الإقليمي بين الأنشطة الريفية والإنتاجية من جهة، والأنشطة الحضرية والسياحية والخدمية من جهة أخرى.
- اتساق مسار التنمية في عسير مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، من حيث تنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية السياحة، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين جودة الحياة والبنية التحتية.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز التنويع الاقتصادي الإقليمي من خلال دعم القطاعات الواعدة، وعلى رأسها السياحة البيئية والثقافية، والصناعات الغذائية والزراعية، والتعدين المستدام، والخدمات اللوجستية.
2. رفع كفاءة سوق العمل المحلي عبر توسيع برامج التدريب التقني والمهني، وربط مخرجات التعليم باحتياجات القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تمكين الشباب والمرأة.
3. تسريع تطوير البنية التحتية الاستراتيجية، ولا سيما استكمال مشاريع مطار أبها، وشبكات النقل، والخدمات الحضرية، بما يعزز جاذبية المنطقة للاستثمار والسياحة.
4. تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والترفيهي من خلال تطوير المنتجات السياحية النوعية، ودعم ريادة الأعمال السياحية، وتحسين جودة الخدمات والإقامة.
5. دعم الابتكار والاقتصاد المعرفي عبر تشجيع المشاريع التقنية، وحاضنات الأعمال، وربط الجامعات بالقطاعات الاقتصادية لتعزيز البحث التطبيقي والتنمية المحلية.
6. تبني تخطيط إقليمي متكامل يراعي التفاوتات المكانية بين محافظات المنطقة، ويعزز العدالة التنموية، ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
7. تعزيز منظومة البيانات والمؤشرات الاقتصادية المكانية لدعم اتخاذ القرار، ومتابعة الأداء التنموي، وقياس أثر السياسات والبرامج المرتبطة برؤية السعودية 2030.

المراجع:

البنك المركزي السعودي (ساما). (2023). *التقارير الإحصائية: مؤشرات التعليم العام والتعليم الجامعي لعام 2023م*.. https://www.sama.gov.sa

رؤية السعودية 2030. (2021). *رؤية المملكة العربية السعودية 2030: خطة التحول الوطني والتنمية الاقتصادية*.. https://www.vision2030.gov.sa

السديمي، م. ز. ح. (1995). النقل والتنمية الاقتصادية في منطقة عسير. *المجلة العلمية بكلية الآداب*، *8*، 617 -672. https://doi.org/10.21608/jartf.1995.124402

الشهراني، ر. وآل سفران، م. (2025). ريادة الأعمال في منطقة عسير: التحديات والحلول. *المجلة العربية للإدارة*، *45*(6)، 161-174. https://doi.org/10.21608/aja.2025.339214.1755

الاقتصادية .(2024، 8 ديسمبر). "تطوير عسير" لـ"الاقتصادية": استقطاب 48 مشروعًا وإنجاز 90% من توسعة مطار أبها . *صحيفة الاقتصادية*. https://www.aleqt.com/2024/12/08/article_2753894.html

الغزواني، م. ع. م .(2024). تحليل وتصنيف الخصائص السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية، 11*(2)، 183- 216.

القحطاني، ح. ع .(2022). عوامل التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة عسير: مدينة أبها الحضرية أنموذجًا. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 27*، 25-55. https://doi.org/10.55074/hesj.v0i27.590

المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية .(2023). *النشرة الربعية: مؤشرات القطاع الصناعي للربع الرابع لعام 2023م*. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. https://niic.gov.sa/products/periodicreports/bulletin/quarterlybulletin/

النعمي، ا. ح. .(2022) دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6*(25)، 71-93. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M250822

الهيئة العامة للإحصاء(2021) .. *نشرة مسح الإنتاج الزراعي لعام 2021م*https://www.stats.gov.sa .

الهيئة العامة للإحصاء. (2022) . *تعداد السعودية 2022: التعداد العام للسكان والمساكن*. المملكة العربية السعودية . https://www.stats.gov.sa

الهيئة العامة للإحصاء. (2022). *إحصاءات تعداد المملكة العربية السعودية2022م*.https://www.stats.gov.sa

الهيئة العامة للإحصاء .2023). *إحصاءات النقل الجوي لعام 2023م*. https://www.stats.gov.sa

الهيئة العامة للإحصاء .(2024). *إحصائيات سوق العمل للربع الأول لعام 2024م*. https://www.stats.gov.sa

وزارة التجارة .(2024). *نشرة قطاع الأعمال – الربع الثاني لعام 2024م*. https://mc.gov.sa

وزارة السياحة .(2024). *مؤشرات الطلب السياحي بالمملكة – أبريل 2024م* .وكالة البيانات ودعم القرار. https://mt.gov.sa

وزارة الصحة .(2022). *الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2022م*. https://www.moh.gov.sa

وزارة العدل .(2024). *تقارير الصفقات العقارية للربع الثالث لعام 2024م*. https://www.moj.gov.sa

هيئة تطوير منطقة عسير .(2025). *مطار أبها الدولي الجديد*.https://www.asda.gov.sa

References:

Aleqt. (2024, December 8). "Asir Development" to *Aleqt*: Attracting 48 projects and completing 90% of the Abha airport expansion. *Aleqt Economic Newspaper*, (in Arabic). https://www.aleqt.com/2024/12/08/article_2753894.html

Al-Ghazwani, M. A. M. (2024). Analysis and classification of population characteristics and their relationship to sustainable development in the Asir region, Saudi Arabia. *Journal of Humanities*, *11*(2), 183–216, (in Arabic).

Al-Naami, A. H. (2022). The role of entrepreneurship in achieving sustainable development goals in light of Saudi Vision 2030: An applied study on the Asir Region Municipality. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, *6*(25), 71–93, (in Arabic). https://doi.org/10.26389/AJSRP.M250822

Al-Qahtani, H. A. (2022). Factors of sustainable economic development in the Asir region: Abha urban city as a model. *Journal of Educational Sciences and Human Studies*, *27*, 25–55, (in Arabic). https://doi.org/10.55074/hesj.v0i27.590

Al-Shahrani, R., & Al-Safran, M. (2025). Entrepreneurship in the Asir region: Challenges and solutions. *Arab Journal of Administration*, *45*(6), 161–174, (in Arabic). https://doi.org/10.21608/aja.2025.339214.1755

Al-Sudaymi, M. Z. H. (1995). Transport and economic development in the Asir region. *Scientific Journal of the Faculty of Arts, 8*, 617–672, (in Arabic). https://doi.org/10.21608/jartf.1995.124402

Asir Development Authority. (2025). *The new Abha International Airport*, (in Arabic). https://www.asda.gov.sa

Capello, R., & Nijkamp, P. (2019). Handbook of Regional Growth and Development Theories. Edward Elgar Publishing.

General Authority for Statistics. (2021). *Agricultural production survey bulletin 2021*. https://www.stats.gov.sa

General Authority for Statistics. (2022). *Saudi census 2022: Population and housing census*. Kingdom of Saudi Arabia, (in Arabic). https://www.stats.gov.sa

General Authority for Statistics. (2022). *Statistics of the Saudi Arabia census 2022*, (in Arabic). https://www.stats.gov.sa

General Authority for Statistics. (2023). *Air transport statistics 2023*, (in Arabic). https://www.stats.gov.sa

General Authority for Statistics. (2024). *Labor market statistics: First quarter 2024*, (in Arabic). https://www.stats.gov.sa

Henderson, V., Storeygard, A., & Deichmann, U. (2018). Global patterns of economic activity and growth. *Journal of Economic Geography, 18*(1), 47–86. https://doi.org/10.1093/jeg/lbx028

Ministry of Commerce. (2024). *Business sector bulletin: Second quarter 2024*, (in Arabic). https://mc.gov.sa

Ministry of Economy and Planning. (2021). Regional Development Report, Saudi Arabia. Riyadh: Government of Saudi Arabia.

Ministry of Health. (2022). *Annual statistical book 2022*, (in Arabic). https://www.moh.gov.sa

Ministry of Justice. (2024). *Real estate transactions reports: Third quarter 2024*, (in Arabic). https://www.moj.gov.sa

Ministry of Tourism. (2024). *Tourism demand indicators in the Kingdom – April 2024*. Data and Decision Support Agency, (in Arabic). https://mt.gov.sa

National Industrial Information Center. (2023). *Quarterly bulletin: Industrial sector indicators for the fourth quarter of 2023*. Ministry of Industry and Mineral Resources, (in Arabic). https://niic.gov.sa/products/periodicreports/bulletin/quarterlybulletin/

Saudi Central Bank (SAMA). (2023). *Statistical reports: Indicators of general and higher education for 2023*, (in Arabic). https://www.sama.gov.sa

Saudi Vision 2030. (2020). *Regional Development Programs*. Kingdom of Saudi Arabia.

Saudi Vision 2030. (2021). *Saudi Vision 2030: National transformation plan and economic development*, (in Arabic). https://www.vision2030.gov.sa

Scott, A., & Storper, M. (2015). The nature of cities: The scope and limits of urban theory. *International Journal of Urban and Regional Research, 39*(1), 1–15. https://doi.org/10.1111/1468-2427.12134

Storper, M. (2018). *The regional world: Territorial development in a global economy* (2nd ed.). Guilford Press.

Todaro, M., & Smith, S. C. (2020). *Economic development* (13th ed.). Harlow, England: Pearson Education Limited.